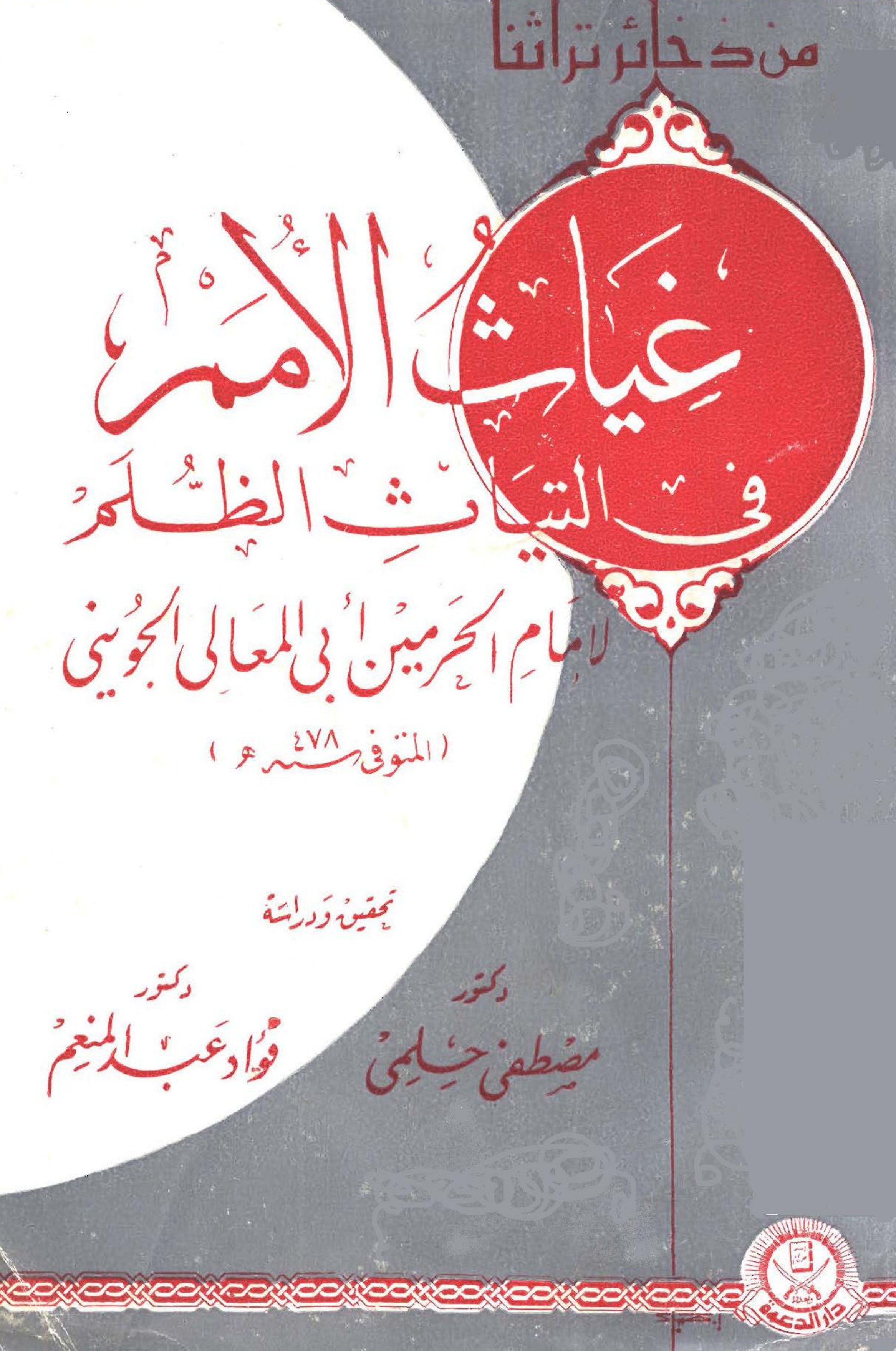
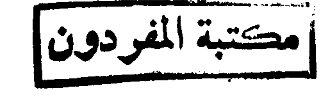


من ذخائر تراثنا
غياث الأمم
في التياث الظلم
لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني
(المتوفى سنة ٤٧٨ هـ)
تحقيق ودراسة
دكتور
مصطفى حلمي
دكتور
فؤاد عبد المنعم
دار الدعوة



٨

من ذخائر تراثنا

غياث الأمم في التياث الظلم

لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني

(المتوفى سنة ٤٧٨ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور مصطفى حلمي
أستاذ مساعد بكلية دار العلوم بالقاهرة
وأستاذ مشارك بجامعة الرياض

الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد
رئيس محكمة
وخبير بحوث إسلامية

يُنشر لأول مرة عن أربع مخطوطات

دار الدعوة
للطبع والنشر والتوزيع
١ شارع مشا . محرم بك (الإسكندرية)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين الذى أرسل رسله بالبينات، وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، حيث أرسله بالهدى ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله ، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه ، ودعا بدعوته إلى يوم الدين .   وبعد :

فهذا كتا ب (غياث الأمم فى التياث الظلم) (١) لإمام الحرمين الجوينى (٤٧٨هـ) وفقنا الله تعالى إلى تحقيقه وإخراجه فى هذا الثوب ، بعد ما يقرب من ألف سنة من تأليفه ، لنقدم للباحثين والعلماء والمتخصصين وعامة المسلمين أفكار هذا الشيخ التى تتسم – بالرغم من بعد الزمن وانقضاء السنين – بالجدة كأنها وليدة الساعة . كما جاء الكتاب حاويا جامعا أحكام الشريعة الإسلامية ، فضلا عن وجهات نظره فى شئون الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع الإسلامى .

وقد بدأت صلتنا بالكتاب (٢) منذ عدة سنوات ، إذ رأينا فيه تعبيرا صحيحا عن موقف شيوخ أهل السنة والجماعة من نظرية الخلافة الإسلامية وما يتصل بها ، ثم اتضح بعد أنه لا ينحصر فى معالجة هذا الموضوع ، بل يتضمن أيضا

(١) غوث : (الغواث) بالضم والفتح . قال الفراء : يقال أجاب الله دعاءه و (غواثه) و (استغاثه فأغاثه) ، والاسم الغياث بالكسر .

قال أبو عبد الله الحليمى صاحب (المنهاج فى شعب الايمان) المتوفى ٤٠٣ هـ الغياث هو المغيث وأكثر ما يقال غياث المستغيثين ومعناه المدرك عباده فى الشدائد إذا دعوه ومجيبهم ومخلصهم . فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١ : ١١١

(٢) ينظر كتاب (نظام الخلافة فى الفكر الاسلامى) لمصطفى حلمى ، دار الانصار بالقاهرة ١٣٨٧ – ١٩٧٧م وهو فى الأصل رسالة ماجستير (١٩٦٧ م) وكانت المخطوطة أحد المراجع الرئيسية للبحث مستنداً إلى النسخة التيمورية بدار الكتب .

اجتهادات فى أمور فقهية وموضوعات أصولية ، حددها المؤلف فى المقدمة بغرضين هما : —

أحدهما — بيان أحكام الله عند خلو الزمن من الأئمة .

والثانى — إيضاح متعلق العباد عند عرو البلاد عن المفتين المستجمعين لشرائط الاجتهاد (١).

وكان العالم الجليل أحمد تيمور باشا صاحب المكتبة التيمورية قد لفت النظر إلى المخطوطة ، واعتبرها من نوادر المخطوطات فى سياسة الدولة والاجتماع موصيا بتحقيقها ونشرها منذ قرابة خمسين عاما (٢)، ولم يستجب أحد منذ ذلك الحين لتوصيته .

وها نحن أولاء — مستعينين بالله تعالى ، متبرئين من الحول والقوة — قد استجبنا لندائه وأقدمنا على هذا العمل ، لنضع لبنة فى صرح إحياء التراث الإسلامى وإظهاره للاستفادة منه ، فما أحوجنا للاطلاع على نتاج علمائنا للاسترشاد به فيما يجد لنا من مشكلات ، وما يعرض لنا من معضلات .

ودافعنا لهذا العمل هو إيماننا بضرورة بعث الحياة فى المخطوطات المتوارثة عن أسلافنا ، وإظهارها فى ثوب عصرى مع التعليق والتنويه بالمسائل التى مازالت تشغل بال المسلمين ، وتتعلق بها مصالحهم فى معاشهم ومعادهم ، فى وقت تبحث فيه الأمة عن أصالتها بين مختلف العقائد والفلسفات والأنظمة السائدة على وجه الأرض .

---

(١) راجع ص ٨٢ من الكتاب

(٢) مقال بمجلة الهلال سنة ٢٩ صفحة ٣٢٢ تحت عنوان (نوادر المخطوطات وأماكن وجودها) وقال فى مقالته الأولى سنة ٢٨ بصفحة ٤٩ (نحن فى حاجة إلى نشر كثير من مطويات القماطر ودفائن الخزائن لإحياء تراثنا المخلف عن السلف والاستفادة من مذخورات معارفهم ونتائج عقولهم).

وقد أصاب — رحمة الله عليه — فإن تراثنا هو مرآة حضارتنا .

كما لفت نظرنا أنه بالرغم من تنويه المؤلف فى مقدمة كتابه ، أنه ليس من غرضه البحث المباشر فى قضية الخلافة الإسلامية ، إلا أن معالجته لها جاءت فريدة فى بابها ، فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى جمع الكلمة ولم الشعث ، ليصبح للأمة الإسلامية كيان لمواجهة القوتين الكبيرتين فى عالمنا المعاصر ، وكأن المؤلف يلفت نظرنا من وراء عشرة قرون إلى نظام الخلافة ليجمع شتات المسلمين ويوحد شملهم ، مذكرا إياهم بأنهم أمة واحدة رغم كوارث التشتت والفرقة التى حلت بهم ، وأن خليفتهم هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مأمور بتنفيذ شرع الله تعالى حكما وتشريعا ، كتنفيذه عبادة ومعاملات ، ذلك أن الأصل – كما يذكر الجوينى – وغيره من علمائنا هو خدمة الدين ، فالدنيا خادمة له (١).

وأثارنا أيضا أحد أهداف الكتاب التى تتضح من عنوانه ، فمن غرض إمام الحرمين إنقاذ بنى البشر مما يترددون فيه من مهاوى الظلم والجور ، ولعل اختياره للعنوان يدل على ذلك ، إذ معنى (الغوث) هو الإنقاذ ، و (الالتياث) الحبس والمكث (٢) فكأنه يعلن رغبته فى إنقاذ الأمة الإسلامية – باعتبارها خير أمة أخرجت للناس إذا التزمت بشرع الله – من أسر الظلم وأغلاله .

والاهتمام بالتراث سيؤدى أيضا إلى توضيح معالم الحضارة الإسلامية بجوانبها كلها العلمية والفقهية والتاريخية والاجتماعية والثقافية وفقا لما نتوصل إليه من معرفة الكتب والمؤلفات التى أسهم أصحابها فى هذه الأنشطة جميعا والكتاب المحقق يمثل بعضا من هذه الجوانب .

وكم من كتب ضاعت أو أتلفت أو سرقت أثناء حروب الصليبيين والتتار فأن التركة العقلية الرائعة لأئمتنا العظام ، رمى هولاكو بعضا منها فى الفرات ليصنع جسرا تعبر عليه الجيوش ، ورمى الصليبيون بعضا ثانيا فى غرب البحر

---

(١) راجع النص المحقق ١٣٥ ، ١٣٨

(٢) تاج العروس ١ : ٦٤٣ – ٦٤٤

المتوسط ، ونقل عقلاؤهم ألوف الكتب إلى عواصمهم ، يقول الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق رحمه الله (وقد منيت المكاتب الإسلامية من بلايا الإحراق والإغراق والإتلاف التى سامها بها أعداء العلم على ما هو معروف فى التاريخ من هجمات التتار على بغداد ونائبة خروج المسلمين من الأندلس ، ونكبات الحروب الصليبية فى الشام ومصر وغيرهما علاوة على ما غشى الأمة من ظلمات الجهل فى عصورها الأخيرة حتى ضاع من بين أيديها كثير مما أبقته تلك النكبات) (١).

وما أمكن إنقاذه من هذه الكتب ظل مكنوزا فى دور الكتب فيه المخطوط وغير المخطوط وحسب ، وأصبح المتداول بين الأيدى شيء محدود ، ولعله ليس أفضل الموجود (٢).

والحق أنه إذا وازنا بين الموجود المطبوع بين أيدينا من كتب السياسة وكتاب الغياثى هذا ، اتضح لنا - بلا أدنى مبالغة أو غلو - أنه كان حريا به احتلال مكانة كتابى الأحكام السلطانية لكل من الماوردى والقاضى أبى يعلى الفراء .

ويتضح ذلك إذا صنفنا الكتب السياسية فى تراثنا الإسلامى لبيان مكانة الغياثى بين غيره من الكتب .

مكانة الغياثى بين الكتب السياسية :

يمكن بصورة عامة تبويب الكتب التى عالجت الفكر السياسى الإسلامى إلى دوائر ثلاثة : -

---

(١) الاستاذ الشيخ محمد الخضر حسين : نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٤٣ - ٤٤ ط المطبعة السلفية ١٣٤٤ هـ

(٢) الشيخ محمد الغزالى : حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربى ص ٢٠٧ ط دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧

الأولى – تمثل أصالة الفقة السياسى الإسلامى وبعده عن التبعية الفارسية أو التأثر بالفلسفة السياسية اليونانية، فقد رسم الإسلام بمصدريه الكتاب والسنة للسياسة خطة واسعة، وسن نظما عامة، فصرف علماء المسلمين أنظارهم فى دراسة خطته والتفقه فى نظمه، حيث كانت مناهجهم فى البحث موصولة بها وقائمة على اسسها (ومن المؤلفات على هذا النمط كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين، والاحكام السلطانية للماوردى، والاحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى، وكتاب السياسة الشرعية لإصلاح الراعى والرعية لابن تيمية وكتاب الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القيم، وكتاب إكليل الكرامة لصديق حسن خان ورسالة السياسة الشرعية لإبراهيم بخشى زاده)(١).

ومنها أيضا كتب عديدة ما زالت مخطوطة، نذكر أهمها:

تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام للإمام ابن جماعة وله أيضا كتاب بعنوان (إعانة الإنسان على أحكام السلطان).

وكتاب (تحرير السلوك فى تدبير الملوك) لأبى الفضل محمد الأعرج

وكتاب (المنهاج) للحليمى (المتوفى ٤٠٣ هـ)

وكتاب الدرة الغراء فى نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء لمحمود بن إسماعيل، ألفه ٨٤٣ هـ (٢).

كتاب (الجواهر المضيئة فى الاحكام السلطانية) لعبد الرؤوف المناوى (١٠٣١)هـ وغيرها كثير. (٣)

ويعد إحصاء هذه الكتب وحده خير دليل ندحض به الفرية التى أشاعها المستشرقون والمتأثرون بهم إذ ظنوا أن علماء الإسلام كانوا مجرد نقلة لمؤلفات الفرس واليونان (٤).

---

(١) محمد الخضر حسين: نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٤٤

(٢) مخطوطة بيد المؤلف – راجع فهرس دار الكتب المصرية ١ : ٣١٠

(٣) راجع تقديم كتاب (التحفة الملوكية فى الآداب السياسية) المنسوب للماوردى للدكتور فؤاد عبد المنعم ص ٥ – ٢٢

(٤) قارن تراث الإسلام لشاخت القسم الثانى ص ٣٥ سلسلة عالم المعرفة التى تصدر بالكويت وعلى عبد الرازق فى كتابه (الأسلام وأصول الحكم) الذى خرق به اجماع المسلمين فى قاعدة أن الدنيا تخدم الدين وأنه لا فصل بين الدين والدولة، وافترى على علماء المسلمين بقوله (لا نعرف لهم مؤلفا فى السياسة ولا مترجما ولا نعرف لهم بحثا فى أنظمة الحكم وأصول السياسة اللهم ألا قليل لا يقام له وزن) ص ٢٢

الثانية — كتب وضعها رجال الإدارة وأصحاب كتب المواعظ والتوجيهات للحكام والولاة ، والإنصاف يقتضينا القول إن الصبغة العامة لهذه الكتب — بعضها أو كلها — كان بمثابة (مرايا الحكام أو الأمراء) ، ومن أمثلتها : كتاب (الأدب الكبير) لابن المقفع وكتاب (التاج) للجاحظ وكتاب الطرطوشى (سراج الملوك) ، وكتاب (المنهج المسلوك فى سياسة الملوك) الذى ألفه عبد الرحمن بن عبدالله للملك الناصر صلاح الدين يوسف وكتاب (الجوهر النفيس فى سياسة الرئيس) تأليف ابن الحداد سنة ٦٤٩ هـ (١) .

الثالثة — كتب الفلاسفة التقليديين أمثال الكندى والفارابى وابن سينا ، وهؤلاء كانوا مجرد نقلة للفلسفة اليونانية ، فاحتذوا أفكارها الميتافيزيقية والفيزيقية والأخلاقية والسياسية حذو القذة بالقذة ، إلا فى بعض المواضع التى حاولوا فيها التوفيق بين الإسلام وبين هذه الفلسفة وكان نصيبهم الإخفاق كما لفظتهم دوائر أهل السنة والجماعة .

ولم نقصد بهذا التقسيم حصر الكتب التى ألفت فى (علم السياسية) بالمصطلح الغربى المعروف ، لسبب هام ، وهو اكتمال دائرة الإسلام بعقيدته وشريعته وأنظمته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك فان الأبحاث السياسية لعلماء المسلمين فيما عدا المؤلفات الآنف ذكرها وردت ضمن كتاباتهم الجامعة فى الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام .

ولهذا نجد المتكلمين يتحدثون فى العقيدة عن الله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته كما يتحدثون عن الخلافة والرياسة وقواعد الحكم ، ونجد علماء الأصول أثناء تناولهم لمصادر الشريعة وأصول الأحكام ، يتناولون أيضا الخلافة وهل هى من الأصول أو الفروع ، ونجد الفقهاء مع حديثهم عن الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج أو البيوع والرهن والإجارة ، يتناولون أيضا الحكم والقضاء والأمراء والولايات والسياسة الشرعية

(١) منه نسخة بخط يد المؤلف أيا صوفيا ٢٠٤٨٢٤—١ وقد صورها معهد المخطوطات العربية . راجع الفهرس قسم للسياسة والاجتماع ميكرو فيلم ١٨ .

ومقتضياتها ، ومسائل الجهاد والسلم والحرب وهكذا (١) . ولا يخرج كتاب (غياث الأمم) عن هذه الملامح كما سيتضح للقارئ .

كذلك هناك أبحاث فى المسائل السياسية عولجت بمصنفات أبعد ما تكون -فى ظاهرها - عن الصبغة السياسية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها كتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة وكتاب (العقد الفريد) لابن عبد ربه فعالجا موضوعات متعددة تتصل بتعيين السلطان وولاته وحسن السياسة وإقامة المملكة ، وصفة الإمام العادل - ووصفها للراعى والرعية

وعلى هذا المنوال أيضا نسج : كتاب (سلوان المطاع فى عدوان الأتباع) لأبى الهاشم بن أبى محمد بن ظفر ، وله كتاب فى (أساس السياسة) وكتاب (العقد الفريد للملك السعيد) لأبى سالم محمد بن طلحة (٦٥٤٢ هـ) وكتاب (الفرائد والقلائد فى حكم السياسة ونظم الرئاسة) لأبى الحسن الأهوازى (المتوفى ٤٤٨ هـ على الأرجح) (٢)

ومن أقدم المؤلفات التى افردت لنظم الدولة الاسلامية كتاب أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم (المتوفى سنة ١٩٢ هـ) وهو صاحب أبى حنيفة وعنوان كتابه «الخراج» . وقد عرض الكتاب بجانب موضوعه الأساسى عن النظام

---

(١) محمود فياض : الفقه السياسى عند المسلمين - سلسلة الثقافة الاسلامية العدد ١٤ (ديسمبر ١٩٥٩ -١٣٧٩) هـ . ونجد هذه المباحث مثلا فى المدونة فى الفقه المالكى رواية سحنون (المتوفى ٢٤٠ هـ) وفى كتاب المبسوط الذى شرح فيه محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى (المتوفى سنة ٤٨٣ هـ) كتب محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وفى كتاب الأم للإمام الشافعى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) وفى كتاب المغنى للفقيه الحنبلى عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه (المتوفى ٦٢٠ هـ) الذى شرح به مختصر الخرق . وقد خصص أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (المتوفى ٣١٠ هـ) فى كتابه «إختلاف الفقهاء» قسما هاما تضمن «كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين». راجع الدكتور محمد فتحى عثمان : تراث الفكر الإسلامى فى مجال نظم الدولة ، مقال بمجلة الأمان اللبنانية ، العدد الثامن والعشرين من رمضان ١٣٩٩ هـ - أغسطس ١٩٧٩ .

(٢) وسبق نشر هذا الكتاب بعنوان (الفرائد والقلائد للثعالبى) ومرة أخرى تحت عنوان (الامثال) والكتاب تحت التحقيق وسينشر قريبا بمشيئة الله تعالى .

المالى موضوعات أخرى : الجنايات والعقاب عليها ، والحكم فى المرتد ، وأرزاق القضاة والعمال ، وقتال أهل الشرك وأهل البغى وكيف يدعون إلى الاسلام أو الطاعة والعدل . واختص بتناول النظام المالى فقيه معاصر لأبى يوسف هو يحيى بن آدم (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) الذى كان عنوان كتابه «الخراج» أيضا ، وتلاه أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) الذى ألف كتابه «الأموال» . ووضحت فى كتابى هذين الفقيهين نزعة أصحاب الحديث ، فى حين كان أبو يوسف – كسائر أصحاب أبى حنيفة – من أهل الرأى ، وإن كان يختم كل مبحث من مباحث كتابه بذكر الأحاديث والآثار التى تعزز ما قرره فى صدر مبحثه . (١)

نقدم بعد هذا التقديم دراسة عن المؤلف والكتاب ونسخ المخطوطات.

(١) مقال تراث الفكر الاسلامى فى مجال نظم الدولة .

مقدمة

– ١ –

المؤلف: إمام الحرمين

معالم حياته :

هو عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد بن عبدالله بن حيويه الجوينى ، ويكنى بأبى المعالى الجوينى ، ويلقب بإمام الحرمين لقيامه بإمامة المصلين بالمسجد الحرام والمسجد النبوى (١)

ولد فى ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمائة بجوين ، وهى قرية من قرى نيسابور ، واعتنى به والده – وكان إماما فى الفقه – فحرص على تنشئته نشأة علمية منذ نعومة أظفاره .

بدأت حياة الجوينى العلمية بقراءة الفقه على والده أولا ، فحفظ مصنفاته كلها ، والأصول على أبى القاسم الإسفراييني الإسكاف ، وظهر نبوغه مبكرا ، وعندما توفى والده ، وهو فى نحو العشرين من عمره ، أقعده الائمة فى مكانه للتدريس (٢) .

واظب على تحصيل العلم مواصلا الليل بالنهار ، واضعا لنفسه قيودا لا ينفك عنها ، إذ أنه كان يقول (أنا لا أنام ولا آكل عادة وإنما أنام إذا غلبنى النوم ليلا أو نهاراً ، وآكل إذا اشتهيت الطعام أى وقت كان) فكان لذته ولهوه ونزهته مذاكرة العلم ، وطلب الفائدة من أى نوع كان : يبدأ يومه قبل الاشتغال بالدرس إلى مجلس الأستاذ أبى عبدالله الخبازى ، يقرأ عليه القرآن ، ويقتبس من كل نوع من العلوم ما يمكنه ، مع مواظبته على التدريس وينفق ماورثه وما كان لديه من الدخل على المتفقهة (٣) .

---

(١) تاريخ المظفرى لابن أبى الدم المظفرى – مخطوطة ق ١٧٩ أ

(٢) طبقات الشافعية للاسنوى : ١ : ٤٠٩ وطبقات الشافعية للسبكى ٥ : ١٦٩

(٣) طبقات الشافعية للسبكى ٥ : ١٧٥ ، ١٧٩

ولما وقعت الفتن بين المعتزلة والأشاعرة ، خرج من نيسابور ، فأقام ببغداد تارة ، وبأصبهان تارة وغيرهما من الأماكن ، ثم خرج إلى الحجاز ، فجاور أربع سنين يدرس ويفتى ويصنف ، وأم بالحرمين الشريفين فسمى بذلك كما أسلفنا ، ثم عاد إلى نيسابور فقعد للتدريس بالمدرسة النظامية التى بناها له نظام الملك ، واستقامت أمور الطلبة عنده ، وبقى كذلك ثلاثين سنة من غير مزاحم ، وسلموا إليه المحراب والمنبر والخطابة ومجلس الذكر والوعظ يوم الجمعة ، وكان يقعد بين يديه فى كل يوم نحو من ثلثمائة محبرة ، وحظى عند الوزير نظام الملك وعلت مرتبته عنده ، وصنف تصانيف كثيرة مشهورة كما سيأتى ، فى الفقه وأصوله وأصول الدين ، وكانت له نزعة صوفية وإن لم يكتب فى التصوف .

واشتهر أكثر ما اشتهر لدى المتأخرين بكونه مشتغلا بعلم الكلام متبعا طريقة الأشاعرة ، إذ سبقه أبو الحسن الأشعرى (٣٢٤ هـ) والقاضى الباقلانى (٤٠٣ هـ) ، إلا أنه لم يعثر فيه على ما يشفى غليله ، فرجع عنه فى نهاية حياته ، مفضلا طريقة السلف .

ولهذا روى عنه أنه قال فى أواخر أيامه : «اشهدوا على أنى رجعت عن كل مقالة يخالف فيها السلف ، وإنى أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»(١)

وظاهر الكلام واضح لا يحتاج إلى تأويل — على عكس محاولة السبكى فى ترجمته له . ويزداد وضوحا إذا وضع فى مقابلته قول الجوينى نفسه «لقد قرأت خمسين ألفا فى خمسين ألفا ، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها ، وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الخضم ، وغصت فى الذى نهى

---

(١) ويروى سبط ابن الجوزى فى مرآة الزمان ، ناقلا عن محمد بن على — تلميذ الجوينى — قال : دخلت عليه فى مرضه الذى مات فيه ، وأسنانه تتناثر من فيه ، ويسقط منها الدود ، ولا يستطاع شم فيه ، فقال : هذه عقوبة اشتغالى بالكلام ، فاحذروه . ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ٥ : ١٢١ .

أهل الإسلام عنه ، كل ذلك فى طلب الحق ، وكنت أهرب فى سلف الدهر من التقايد ، والآن قد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق ، عليكم بدين العجائز ، فإن لم يدركني الحق بلطف بره فأموت على دين العجائز ، وتختم عاقبة أمرى عند الرحيل على نزهة أهل الحق وكلمة الإخلاص لا إله الا الله فالويل لا بن الجوينى » (١)

ويدلنا ذلك على صدقه وإخلاصه فى طلب الحق، كما نستنتج منه أن اشتغاله بالكلام لم يكن غرضا اساسيا له ، ولم يفرغ له حياته العلمية كلها ، ومن هنا فإن شهرته كمتكلم قد ذاعت على حساب أنشطته الأخرى كأصولى وفقيه ، وسنعود إلى هذه النقطة مرة أخرى لنوضحها عند حديثنا عن منهجه ومؤلفاته .

مرض أثناء شبابه باليرقان ثم برئ منه ولكن عاوده المرض فى نهاية حياته ، فحمل فى محفة إلى قرية من قرى نيسابور لا عتدال هوائها ، وخفة مائها ، فتوفى بها ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائه ، عن تسع وخمسين سنة ، ودفن بداره ، وقد اشتد الحزن عليه حتى كسر تلاميذه محابرهم وأقلامهم ، وأقاموا كذلك حولا كما كسروا أيضا منبره . نقل جثمانه بعد سنين فدفن إلى جانب والده (٢) .

(١) طبقات الشافعية للسبكى : ٥ : ١٨٥ وقد حاول السبكى تأويل كلام الجوينى على غير ظاهرة ، فأتى بتفسير غير مقنع ، وظاهر الكلام واضح لا يحتاج إلى تأويل .

(٢) راجع فى مصادر ترجمته للكتب الآتية :

اليافعى : مرآة الجنان ٣ : ١٣١ وطبقات الشافعية للسبكى ٥ : ١٨١ ، ١٨٤ وفيات الأعيان ٢ : ٣٤١ — ٣٤٣ وشذرات النهب ٣ : ٣٥٣ — ٤٦٢ والنجوم الزاهرة ٥ : ١٢١ وتاريخ ابن الوردى ١ : ٣٢ ٥ — ٥٣٣ والعبر للذهبى ٢ : ٢٩١ والأنساب للسمعانى ١٤٤ والمنتظم ٩ — ١٨ وتبين كذب المفترى لابن عساكر ٢٧٨ — ٢٨٥ ومفتاح السعادة ١ : ٤٤٠ ٢ : ١٨٨ وطبقات الشافعية لابن هداية ١٧٤ ، ١٧٥ والإعلام للزركلى ٤ : ٣٠٦ وضبط الأعلام لتيمور باشا ٣٤ ودراسة الدكتورة فوقية حسين عن إمام الحرمين بسلسلة أعلام العرب .

الجوينى بين شيوخه وتلاميذه :

تبين لنا من ترجمته أنه تلقى الفقه أولا على يد والده ، وكان أثر أبيه عليه كبيرا إذ لقب «بركن الإسلام» وكان له معرفة تامه بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب (١) ، ومثل هذه العلوم تشير إلى ما امتاز به ابنه أيضا ، وما تبحر فيه من العلوم والمعارف لا سيا أنه حفظ مصنفاته كلها واستدرك عليها .

كذلك تتلمذ على أبى القاسم الاسفرايينى الإسكاف ، فتلقى عنه علم الكلام والأصول ، وتخرج بطريقته ، ويبدو أنه سار على منهجه فى السلوك أيضا فقد وصف هذا الشيخ بأنه (شيخ جليل من أفاضل العصر ، ورؤوس الفقهاء والمتكلمين ، من أصحاب الاشعرى ، إمام دويرة البيهقى ، له اللسان فى النظر والتدريس والتقدم فى الفتوى مع لزوم طريقة السلف من الزهد والفقر والورع) (٢) .

ومن شيوخه فى الفقه أبو بكر البيهقى النيسابورى (وهو أحمد بن الحسين بن على بن عبدالله بن موسى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، وكان له أثره البالغ أيضا على إمام الحرمين حتى وصفه بانه (ما من شافعى إلا وللشافعى فى عنقه منة إلا البيهقى فانه له على الشافعى منة لتصانيفه فى نصرته لمذهبه وأقاويله) (٣) كما تشير هذه العبارة إلى مدى براعة الجوينى فى الفقة المقارن حتى أصدر حكمه . كما كانت له دراية واسعة بآراء الباقلانى ، وكثيرا ما عرض لوجهات نظره إما مؤيدا أو معارضا لها .

وكان للجوينى تلاميذ يلازمونه ويأخذون عنه : وكان لهم أبلغ الأثر فى نشر أفكاره واذاعتها وهم — على وجه الأخص — الغزالى والخوافى وإلكيا وصفهم الجوينى بقوله (الغزالى : بحر مغدق ، وإلكيا : أسد مخرق ،

---

(١) طبقات الشافعية للسبكى ٥ : ٧٣ — ٩٤ ومن كتبه (الإمام والمأموم) وكتاب (الفروق) فى الفقه .

(٢) نفس المصدر ٥ : ٩٩

(٣) طبقات الشافعية للسبكى ٤ : ١٠ ، ١١

والخوافى : نار تحرق) وتلميذه الأخير لازمه فكان من عظماء أصحابه وأخصاء طلابه يذاكره ليله ونهاره ، ودرس فى حياة الإمام أيضا (١) .

والإمام الغزالى عندماقدم نيسابور لازم إمام الحرمين ، ويبدو تأثره به واضحا فى كتابه «فضائح الباطنية» فان قارئ هذا الكتاب يعثر على كثير من الأفكار والألفاظ المشابهة لتلك التى يستخدمها إمام الحرمين ، مما يميل بنا إلى ترجيح أن الغزالى كان أحد التلاميذ الذين حضروا حلقات الجوينى عند إلقاء دروسه التى ضمنها (الغياثى) فهضم أفكاره وصاغها بمعانيها ، وأحيانا بألفاظها نفسها ، فى كثير من المواضع ، كحديثه عن صفات الإمام وإقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق طاعته هو الإمام صاحب الوقت .

ويبدو ذلك أيضاً من اتباعه لمنهج شيخه فقد أخذ يدحض فكرة النص على الأئمة ، ثم سار على طريقة أستاذه فى بيان التفسير الصحيح للأحاديث النبويةالتى يستمسك بها الشيعة ، أضف إلى ذلك اشتراطه الشوكة لانعقاد الإمامة فيقول مثلا (قيام شوكة الإمام بالأتباع والأشياع وذلك يحصل بكل مستول مطاع) ، وفى حديثه عن شرط القرشية برهن على صحة ماذهب إليه بنفس الحجة التى استند اليها أستاذه إذ رأى (ولذلك لم يتصد للإمامة غير قرشى فى عصر من الأعصار مع شغف الناس بالاستيلاء والاستعلاء وبذلهم غاية الجهد والطاقة فى الترقى إلى منصب العلا : وذلك لما هم المخالفون بمصر — يقصد الباطنية — بطلب هذا الأمر ادعوا لأنفسهم الاعتزاء إلى هذا النسب) .

وعندما تقرأ العبارة التالية فى كتابه (فضائح الباطنية) يخيل للقارىء أنه يقرأ (غياث الأمم) ، قال الغزالى فى صفة النجدة (مراد الأئمة بالنجدة ظهور الشوكة وموفور العدة والاستظهار بالجنود وعقد الألوية والبنود

---

(١) طبقات المصدر ٦ : ٦٣ ، ١٩٦

والاستمكان بتظافر الأشياع والأتباع ، من قمع البغاة والطغاة ومجاهدة الكفرة والعتاة وتطفئة ثائرة الفتن ، وحسم مواد المحن قبل أن يستطهر شررها وينتشر ضررها (١)

إلى غير ذلك من الأفكار والتشبيهات والاستعارات التى قلد فيها شيخه .

وسنرى عند الحديث عن ابن خلدون ، أنه أخذ ببعض هذه الأفكار أيضاً دون الإشارة إلى مصادرها.

وكان الغزالى وفياً لأستاذه فقام باختصار كتاب فى الفقه لإمام الحرمين وهو كتابه الكبير فى الفقه (نهاية المطلب) (٢)

كما أنه فى كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد تناول موضوع الإمامة فى الباب الثالث منه، ويكاد يكون تلخيصاً لأفكار الجوينى (٣) .

وقد عرض الغزالى من اجتهادات الجوينى الواردة فى الغياثى والقائمة على أساس تقدير المصلحة فى كتابه « شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل » على اعتبار أنها قضايا مسلم بها ، وقد أشرنا إلى كثير من مواضعها فى أثناء التحقيق (٤).

وكتابه «المنخول من تعليق الأصول » هو كما قال بحق ، نهاية الوفاء

---

(١) فضائح الباطنية من ص ١٣٢ – ١٤١ ومن ١٦٩ – ١٩٤ والظاهر من هذه الصفحات بل ربما كتاب الإمامة كله ، تقيده بالتقسيم الذى جرى عليه شيخه الجوينى .

(٢) مخطوطه منها نسخة فى الاسكوريال وأخرى فى دار الكتب المصرية .

(٣) كتاب الاقتصاد طبعة القاهرة ١٣٢٧ من ص ٩٥ إلى ١٠٠

(٤) كتاب شفاء الغليل من ص ٢٣٢ إلى ٢٤٦

بطريقة إمامه فخر الإسلام إمام الحرمين (١) . وقد تبين لنا أن كتاب المنخول موجز لكتاب البرهان فى أصول الفقه للجوينى (٢).

وكتاب المستصفى من علم الأصول ، وهو من الكتب التى كتبها الغزالى فى أخريات حياته ، قدمه بمدارك العقول (٣) وهو عنوان كتاب للجوينى لم يصل إلينـــا .

منهج المؤلف وأهم مؤلفاته :

كذلك تتضح مكانة كتاب (غياث الأمم) وأصالته من منهج المؤلف نفسه ، حيث استند فيه إلى الكتاب والسنة والإجماع ، فقال (القواطع الشرعية ثلاثة : —

نص من كتاب الله تعالى لا يتطرق إليه التأويل ، وخبر متواتر عن الرسول لا يعارض إمكان الزلل رواته ونقلته ولا يقابل الاحتمالات متنه

---

(١) كتاب المنخول من تعليقات الأصول ص ٥٠٤ — «وتمام المنخول من تعليق الأصول بعد حذف الفضول . وتحقيق كل مسألة بماهيات العقول ، مع الإقلاع عن التطويل ، والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله فى تعاليقه من غير تبديل وتزييد فى المعنى وتعليل ، سوى تكلف فى تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول وتبويب أبواب ، روما لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة إلى المراجعة» .

(٢) كتاب البرهان فى أصول الفقه للجوينى منه نسخه مخطوطة كاملة بدمياط وأخرى فى رباط سيدنا عثمان بالمدينة وعليه شرح للمأذرى ومنه نسخة ناقصة بدار الكتب المصرية ، ويقول أحمد تيمور باشا عن هذا الكتاب إنه من أندر كتب الأصول وأهمها (الهلال ٢٩ ص ٥٣) .

(٣) المستصفى طبعة بولاق ١٣٢٢ : حـ ١ : ص ١٠

ويبدو لنا أن محمد بن عبد الله المعروف بالمهدى بن تومرت المتوفى فى ٥٢٤ هـ قد تأثر بآراء إمام الحرمين فى أثناء رحلته للمشرق وتتلمذه على الإمام الغزالى فقد خرج على : على بن يوسف بن ناشفين المتوفى ٥٣٧ هـ عندما رأى بدعا ومنكرات ، فخرج آمرا بالمعروف ، وأراق الشراب المسكر ، وأنكر على النساء المتبرجات ، ثم اتخذ موضعا حصينا ، واشتغل بالدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فلم يمض مدة يسيرة حتى كثرت جموعه فى البلاد وقيادة الجيوش ، وكان عبد المؤمن بن على أحد أصحابه العشرة فلما مات استخلف على الأمر من بعده ، وفتح البلاد وأباد دولة بنى تاشفين . طبقات الشافعية الكبرى ٦ : ١٠٩ وما بعدها وآثار الأول فى ترتيب الدول للحسن بن عبد الله ٥٢ : ٥٣

وأصله ، وإجماع منعقد) (١)، ويصف الإجماع بقوله (إن معظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات فى ملتطم الخلاف ، ومستندها فى النفى والإثبات مسائل الإجماع ، وليس وراءها نصوص صريحة وألفاظ صحيحة فى الكتاب والسنة ، فالأصل فيها الاجماع) (٢).

ومن هنا تظهر قدرته على الاجتهاد فى أنظمة الحكم وأصول السياسة . وينعى على الماوردى بقوله : (والشكوى إلى الله ثم إلى كل محصول مميز من تصانيف ألفها مرموق متضمنها ترتيب وتبويب، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين والتنصيص على ما تعب فيه السابقون مع خبط كثير فى النقل وتخليط وإفراط وتفريط ، ولا يرضى بالتقلب والتصنيف مع الاكتفاء بالنظر المجرد حصيف ، ثم من لم يكن فى تأليفه وتصنيفه على بصيرة ، لم تتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مدارك الظنون بمدارك العلوم ، وإنما جر هذه الشكاية فى نظرى كتاب لبعض المتأخرين مترجم «بالأحكام السلطانية» (٣)

ويتضح سلامة منهجه إذا علمنا الأصول التى أقامها عليه وهى تتمثل فى :

أولا : إحاطته الواسعة بمقاصد الشريعة فى أصولها وفروعها ، كلياتها وجزئياتها فقد (نخل الشريعة من مطلعها إلى مقطعها وتتبع مصادرها ومواردها واختصاص معاقدها وقواعدها وأنعم النظر فى أصولها وفصولها وعرف فروعها وينبوعها ، وأدرك مسالكها ومداركها ، واستبانت له كلياتها وجزئياتها) (٤).

ثانياً : فقهه بالواقع ، فقد استند مثلا فى موضوع خلع الإمام الفاسق

---

(١) النص المحقق ٤٧ (٢) ص ٣٩

(٣) (مشتمل على حكاية المذاهب ورواية الآراء والمطالب من غير دراية وهداية ، وتشوف إلى مدرك غاية .. وإنما مضمون الكتاب نقل مقالات على جهل وعماية وشر ما فيه — وهو الأمر المعضل الذى يعسر تلافيه، سياق المظنون والمعلوم على منهاج واحد..)النص المحقق ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٤) النص المحقق ٢٨٤ .

إلى بحثه فى النفس الإنسانية وشهواتها وتطلعاتها ، كذلك أقر بأن الخلافة الإسلامية بعد انتهاء مدة الأربعة قد شابتها شوائب (١).

ثالثاً : تصوره الاسلامى الصحيح — كغيره من علماء المسلمين — لمكانة الدنيا من الدين باعتبار أن أصل وظيفة الخليفة هو إقامة شرع الله عز وجل (فالقول الكلى أن الغرض استبقاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرها ، والمقصد الدين ، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا ، كانت هذه القضية مرضية مرعية) (٢).

ومما لفت نظرنا أيضاً أنه خلع عن نفسه ربقة النزعة الكلامية ، فتحرر من الارتباط بالوجهة الأشعرية وحدهابل انطلق فى إعلان آرائه كفقيه وعالم إسلامى من الكتاب والسنة ، مستقرئا أحداث التاريخ ، مجدداً فى بحث المشاكل المطروحة فى عصره ومقدماً الحلول لها ، ناقداً لغيره من العلماء المقتصرين على الجمع والتبويب كما تقدم ، ولندعه يحدثنا عن أحد معالم منهجه فيقول : ولو ذهبت أذكر المقالات وأستقصيها ، وأنسبها إلى قائلها ، وأعزيها لخفت خصلتين : إحداهما : خصلة احاذرها فى مصنفاتى ، وأتقيها وتعافها نفسى الأبية ، وتجتويها ، وهى سرد فصل منقول من كلام المتقدمين ، وهذا عندى يتنزل منزلة الاختزال والانتحال والتشييع بعلوم الأوائل والإغارة على مصنفات السابقين ، وحق على كل من تتقاضاه قريحته تأليفاً وجمعاً وتصنيفاً أن يجعل كتابه أمراً لا يلغى فى مجموع .

---

(١) يرى الاستاذ المودودى أنه بعد الخلافة الراشدة انقسمت قيادة المسلمين إلى قيادتين : إحداهما القيادة السياسية التى حصل عليها الملوك بالقوة ، فقبلتها الأمة على مضض ، ولم تكن قيادة كافرة بحيث لا يكون أمام الناس مفر سوى رفضها بل كان من على رأسها مسلمين يقبلون الإسلام وقانونه ولم يرفضوا أبدا حجية كتاب الله وسنة رسول الله . وكانت الأمور العامة فى حكوماتهم تتم وفق الشريعة ..
والثانية : القيادة الدينية بواسطة علماء الأمة من أهل التفسير والحديث والفقه ، إذ قاموا بأنشطتهم فى تحرر من الحكومة (ينظر كتاب الخلافة والملك ص ١٣٦ — ١٣٧) .

(٢) النص المحقق ص ١٣٥

والخصلة الثانية : اجتناب الإطناب وتنكب الإسهاب فى غير مقصود الكتاب (١) .

ويظهر من سمات منهجه أيضاً أنه يضع الأصول أولا ويدعمها ، ويناقش المعارضين ، فإذا اسلمت الأصول بدأ فى التفريعات خطوة خطوة ، مع الالتزام بالقواعد التى قررها التزاما تاماً ، مما ساعدنا فى لم شعث المخطوطات واكتشاف النقص فى مواضع منها أو اضطرابها بالتقديم أو التأخير أو التكرار ولذا جاء الكتاب حاوياً جامعاً لموضوعات متعددة أصولية وسياسية وتاريخية وفقهيه ، وظهر فيه إمام الحرمين بمواهبه العقلية والعلمية كأصولى فقيه ، وضع نفسه موضع المجتهد فيما طرحه من قضايا متعددة منتهياً إلى افتراض خلو الزمان من الأئمة المجتهدين ، ثم وضع منهاجاً للمسلم فى حياته كلها من صلاة وصيام وزكاة وحج وغيرها .

وإحصاء مؤلفاته وترتيبها حسب موضوعاتها يضعه ضمن الفقهاء الأصوليين لا المتكلمين الأشاعرة كما هى الفكرة الرائجة عنه فإن عدد مؤلفاته الأصولية والفقهية يزيد على عدد الكتب التى صنفها فى أصول الدين . فمن مؤلفاته فى أصول الفقه :

١ — البرهان فى أصول الفقه.
٢ — الارشاد فى أصول الفقه .
٣ — مختصر الارشاد للباقلانى .
٤ — كتاب المجتهدين .
٥ — الورقات .
٦ — كتاب مغيث الخلق فى اختيار الأحق .
٧ — رسالة فى التقليد والاجتهاد

وفى الفقه :

---

(١) النص المحقق ص ١٢١

١ – نهاية المطلب فى دراية المذهب (يصفه السبكى بقوله : لم يصلنا فى المذهب مثله ، فيما أجزم به) (١).

٢ – مناظرة فى الاجتهاد فى القبلة .

٣ – فى زواج البكر .

٤ – السلسلة فى معرفة القولين على مذهب الشافعى .

٥ – رسالة فى الفقه .

٦ – مختصر النهاية اختصرها بنفسه ، ويذكر السبكى أنه عزيز الوقوع من محاسن كتبه (٢) .

وفى الفقه المقارن :

١ – الدرة المغنية فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية .

٢ – غنية المسترشدين فى الخلاف .

٣ – الكفاية فى الجدل .

وفى أصول الدين (علم الكلام) :

١ – الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد .

٢ – رسالة فى أصول الدين .

٣ – الشامل فى أصول الدين .

٤ – الكامل فى اختصار الشامل .

٥ – العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية .

٦ – لمع الأدلة فى قواعد عقائد السنة والجماعة .

٧ – مسائل الإمام عبد الحق الصقلى وأجوبتها للإمام أبى المعالى .

وله فى الوعظ : ديوان خطبه المنبرية .

---

(١) طبقات الشافعية ٥ : ١٧٧ (٢) نفس المصدر ص ١٧٢

ويعد كتاب (غياث الأمم) ضمن مؤلفاته الفقهية ، خصص جانباً كبيراً منه للفقه السياسى عندما تحدث فيه عن الخلافة والولايات ومسئوليات الأمراء

والسلاطين وغير ذلك من موضوعات تدخل فى نطاق النظم السياسية بمصطلحنا الحديث . وإن سار فيها طبقاً لمنهج الأصوليين الفقهاء فى تبويب المسائل وترتيبها :

ويؤكد هذا النظر قول الجوينى نفسه .

(إن الإمامة ليست من قواعد العقائد بل هى ولاية تامة عامة ،وإن معظم القول فى الولاة والولايات العامة والخاصة مظنونة) (١) أى سبيلها الاجتهاد

وتظهر اجتهاداته الخاصة فى مخالفته لفقه الشيوخ السابقين عليه فى بعض المسائل ، أمثال الشافعى والباقلانى والأشعرى وغيرهم . ولم يمنعه هذا من الإقرار لمخالفيه فى الرأى بالفضل والأسبقية ، بل كان يأخذ أحياناً للشيوخ خارج المذهب الشافعى كالإمام أبى حنيفة والإمام أحمد بن حنبل .

ولكن ، بعد معايشتنا للكتاب ومراجعة نصوصه ، نأخذ على المؤلف - رحمه الله - عدم دقته فى رواية الأحاديث النبوية فى مواضع الاستشهاد بها فأخذ يذكرها فى أكثر المواضع بالمعنى دون التقيد بالنصوص المنقولة بكتب الصحاح المعتمدة. (٢).

---

(١) راجع النص المحقق ص ٤٨

(٢) وليس أدل على ذلك من قوله نفسه بعد أن عرض لحديث نبوى (فليطلب الحديث طالبه من أهله) انظر ص ٩٧ من الكتاب .

فضلا عما ورد فى وصف الذهبى له قال : وكان أبو المعالى مع تبحره فى الفقه وأصوله ، لايدرى الحديث (طبقات الشافعية للسبكى ٥ : ١٨٧)

– ٢ –

الكتاب

خاض فى أمهات المسائل السياسية وفق الأفكار المنعقد عليها الإجماع بين علماء أهل السنة والجماعة ، منها :

نفى النص على الإمامة ، لكى يرد الأمر إلى الأمة ممثلة فى صفوتها من أهل الحل والعقد ، وهى فكرة رئيسية اعتمدها شيوخ أهل السنة والجماعة ؛ لنقض الآراء المخالفة التى تحاول تفضيل الحكام بإسناد مزايا لهم ، كفكرة النص والعصمة لدى الشيعة ، أو الفكرة الفارسية التى تجعل مكانتهم فوق مستوى البشر ، وهى لا تختلف فى جوهرها عن نظرية التفويض الإلهى (الثيوقراطية). التى حكم بها ملوك الغرب أوربا قرونا فى العصور الوسطى (١) .

وقد أفرد إمام الحرمين فصلا كبيراً فى القول فى النص وفى حكم ثبوته وانتفائه ، وناقش أدلة الشيعة القائلين بالنص الصريح أو بالمرامز والدلالات . وانتهى إلى بطلان مذهب من يدعى العلم بالنص ، والقطع بأنه لم يجر من رسول الله صلى الله عليه وسلم تولية ونصب (٢) .

وإن عقد الامامة هو اختيار الإمام من أهل الحل والعقد ، وهم الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب ، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية (٣). وأن البيعة تصير بحصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع يحصل به شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة (٤) .

وأن عقد الإمامة لازم لا اختيار فى حله من غير سبب يقتضيه (٥) . وإن الإمام فى الالتزام بأحكام الإسلام كواحد من الأنام ولكنه مستناب فى تنفيذ الأحكام (٦) وتعرض إمام الحرمين فى باب كبير لتفصيل ما إلى الأئمة والولاة ، وبين أن الغرض الكلى فيها : استبقاء قواعد الاسلام طوعاً

---

(١) الدكتور ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية ١٦٦
(٢) النص المحقق ٢٧
(٣) انظر ص ٥٠
(٤) راجع ص ٥٦
(٥) المتن ص ٩٧
(٦) ص ٢٠٣

أو كرهاً ، وأن يحرص الإمام على جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين قبل أن نبغت الأهواء وزاغت الآراء (١) .

وهكذا إذا أحطنا بهذه الدراسة التى إنتهى اليها الجوينى وغيره من علماء الفكر الإسلامى « أدركنا إلى أى حد من الدقة والسمو والأصالة الفكرية ، وصل الفكر الإسلامى فى أبحاثه القانونية قبل مجىء روسو وأتباعه بقرون عديدة ، فإن العقد الذى تكلم عنه روسو مجرد افتراض لأنه بناه على حالة تخيلها فى عصور ماضية سحيقة ولا يوجد عليها برهان تاريخى بينما نظرية العقد الإسلامية تستند إلى ماض تاريخى ثابت هو تجربة الأمة فى خلال العصر الذهبى للاسلام وهو عصر الخلفاء الراشدين » (٢) بل حددت الشريعة النطاق القانونى لتصرفات الحاكمين والمحكومين على السواء ، وفرضت عليهم جميعاً الالتزام به وحراسته ودفع أى تجاوز لحدود الله وقامت رقابة الرأى العام المسلم بتربية عقيدة الإيمان وأخلاق المؤمنين فى النفوس (٣) .

وقد لا يستسيغ المسلم المعاصر مثل هذا التوسع (٤)، ولكننا نجد العذر

---

(١) النص المحقق ص ١٤٤ .

(٢) الدكتور ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية ص ١٦٨ ، وقد بحث الأستاذ الدكتور السنهورى طبيعة عقد الإمامة بصفة خاصة كما عرضه علماء الشريعة الإسلامية ، وقال عنه «إنه عقد حقيقى» مبنى على الرضا ، وأن الغاية أن يكون هو المصدر الذى يستمد منه الإمام سلطته . الخلافة ص ٩٤ طبعة باريس ١٩٢٦ ويؤيد الدكتور محمد رأفت عثمان فى رسالته عن رياسة الدولة فى الفقه الإسلامى هذه الوجهة ص ٢٣٧ وقارن الدكتور دبوس : الخليفة توليته وعزله ص ١٠٠ وما بعدها .

(٣) الدكتور محمد فتحى عثمان : بين عقد الإمامة فى تاريخ الإسلام وفقهه ونظرية العقد الاجتماعى فى الفكر السياسى الحديث ، مقال بمجله العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٥٩٥

(٤) وقد نعلل هذا الموقف بأسباب كثيرة ، منها القضاء على الخلافة الإسلامية فلم يعد المسلم المعاصر قادرا على تمثل مكانتها وأهميتها من حيث وحدة الأمة وقيامها بتطبيق شرع الله تعالى ، ثم نجاح حركة التغريب والغزو الثقافى المكثف المستمر التى جعلت المسلم عاجزا عن تكوين رأى إسلامى أصيل فيما يتصل بمصالحه الفردية ومصلحة أمته .

للمؤلف ، بسبب حرصه على جعل الأمر بيد الأمة بواسطة صفوتها من أهل الحل والعقد . وقد خفت الآن حرارة الجدل بيننا وبين إخواننا الشيعة الإمامية الإثنى عشرية ويحق لنا التكاتف معاً لمواجهة أعداء الإسلام ، بدل صرف الجهود فى الخلاف الذى لن يستفيد منه إلاخصومنا ، فكم من دماء زكية أريقت ، وكم من نفوس بريئة أزهقت ، منذ بدأ الغرب فى العصر الحديث يحتل بلاد الإسلام ، مستعبداً أهله بلا تفرقة بين سنة وشيعة ، ثم أخذ يبث فينا هذه الخلافات ، ويعمقها لتطيب نفسه ، ويضمن لبقائه الدوام .

إن فكرة الإمامة للمسلمين قد تكون أمامنا الآن كفكرة تاريخية ، ولكن شيئاً من الدراسة يطمئننا إلى أن النظرية قابلة للتطبيق اليوم وغداً ، كما طبقت فى الماضى .

وها هو ذا الدكتور السنهورى فى رسالته فى الخلافة يرى أن الخلافة الكاملة يمكن تحققها إذا اجتمعت كلمة المسلمين لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة فذلك قد يصبح مستحيلا ، بل يكفى على ما يرى أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة وأن تتفاهم بحيث يكون منها هيئة واحدة شبيهة بعصبة أمم إسلامية تكون على رأس الحكومات ، وتكون هى هيئة الخلافة(١)

ومن الإنصاف أن نقول أن الفقه الإسلامى قد أثبت مرونة فى نظرته إلى الأحوال المتغيرة وفى تطوير التشريع بحيث يساير الحاجات الجديدة ، فقد اعترف فى الماضى حينما تغيرت الأحوال بتفويض السلطة من الخليفة —

(١) السنهورى : الدين والدولة فى الإسلام ص ١٣ مجلة المحاماة الشرعية العدد الأول ،وقارن الدكتور ضياء الدين الريس حيث يقدم تصورا مشابها لهذا الاقتراح بإنشاء منظمة الدول الإسلامية تكون هيئة عامة ذات سيادة ، ولها صفة دولية وتسير أمورها بالشورى وقيادتها جماعية وقراراتها واجبة التنفيذ . الإسلام والخلافة فى العصر الحديث ص ٣٦٣ . وقارن الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى حيث بحث موضوع الخلافة ، وهل هى أصل من أصول الحكم أولا ، وبين أدلة كل رأى ، وانتهى إلى أن الإسلام لم يأت بنظام معين للخلافة ، وأنما جاء بمبادئ عامة تصلح لكل زمان ومكان مبادئ نظام الحكم فى الإسلام ، الطبعة الموسعة ١٩٦٦ م من ٤٩٣ — ٥٥٠

أى رئيس الدولة – إلى وزير أو هيئة من الوزراء ، وبتعدد الإمامة أى الحكومات عند تباعد الأقطار وبالاستقلال الذاتى للأقاليم فى صورة إمارات الاختيار أو الاستيلاء وكل ما يعنى الفقه الإسلامى هو أن تكون أحكام الإسلام منفذة، وأن يكون المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها مع تعدد الأقاليم يداً واحدة على سواهم (١) .

ومن واجبنا التنويه هنا الى حركة الجهاد الإسلامية القائمة فى إيران ، فقد جاءت مفاجأة على المستوى العقائدى قبل كونها ضربة سياسية واقتصادية صدمت الغرب الاستعمارى ، إذ أظهرت هذه الحركة اتجاه التعديل فى النظرة الشيعية الإمامية للجهاد ، فبعد ان استقر الرأى عنهم بأنه (لا جهاد فى سبيل الله حتى يخرج المهدى وينادى مناد من السماء) (٢) ، رأينا الأحداث فى الواقع تخالف تلك الفكرة المأخوذة عنهم . كذلك نبهتنا إلى ضرورة إعادة النظر فى الأفكار والاتجاهات التى تلقيناها من كتب علمائنا – رحمهم الله – ونجد لهم العذر لأنهم كتبوها فى ظل عوامل وظروف مغايرة لما نعاصره اليوم ، فقد كتبوا وراية الإسلام خفاقة ، ودولته قائمة ، وشريعته نافذة فى الراعى والرعية ، وأعداؤه بين كر وفر ، ينتصرون مرة ويخفقون ويندحرون مرات لأن شوكة المسلمين هى الأقوى .

وما أبعد هذه الصورة عن واقعنا الحالى لكل مخلص يشاهد ، ويسمع ، ويقارن .

أليس الأجدر بنا نسيان خلافاتنا الفرعية إلى حين؟ مادمنا نتفق على أصول الإسلام الخمس ، بينما ينسى أعداؤنا من اليهود والنصارى خلافاتهم العقائدية الجذرية لتوحيد قواهم ضدنا ؟ ..

---

(١) الدكتور ضياء الديس الريس : الإسلام والخلافة فى العصر الحديث ص ٣٥٥
(٢) على سبيل المثال : ينظر منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية ١ : ١٦

وقد استغرق كلام الجوينى فى كتاب الإمامة أكثر من نصف الكتاب، وباقى الكتاب يتضمن الركنين الآخرين :

فى تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاة الأمة، وفى انقراض حملة الشريعة وإن غلبت الشهرة على الكتاب بأنه «غيات الأمم فى الإمامة» (١) فإنه من باب إطلاق الجزء على الكل، ولأهمية موضوع الإمامة، وإن كنا نرى أن الركنين الآخرين يمثلان جديدا قدم للعلم فى عصره و إلى الآن .

غياث الأمم والأحكام السلطانية : مقارنة :

من اشهر من كتب فى الفقه السياسى الإسلامى الماوردى صاحب (الاحكام السلطانية) المعاصر لإمام الحرمين، ولكى تتضح لنا المعالم المنهجية والإضافة التى قدمها الجوينى، سنحاول الإلمام فى عجالة بنظرة مقارنة بين الكتابين (٢)

فمن حيث الهدف والمضمون، فقد قال الماوردى (لما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها، مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتابا امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته(٣)، بينما يحدد إمام الحرمين الهدف من كتابه بأركان ثلاثة أحدها : القول فى الإمامة وما يليق بها من أبواب .
الثانى : فى تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاة الأمة .
الثالث : فى تقدير انقراض حملة الشريعة .

---

(١) وفيات الأعيان ٢ : ٣٤٢ – شذرات الذهب ٣ : ٣٥٩ – مرآة الجنان ٣ : ١٢٧

(٢) سبق أن عرضنا لمنهجيهما عند تناولنا للمنهج لدى الجوينى وقد إتضح إقتصار الماوردى على النقل فاتخذ من سيرة الأكاسرة والملوك المنقرضين عمدة للدين بينما تميز إمام الحرمين بالإجتهاد مستخدما منهج الإستقراء بنظره فى النصوص والمامه بالأحداث التاريخية . راجع النص المحقق ١٦٥

(٣) الاحكام السلطانية ص ٣

ويتوسع فى تحديد الغرض دون قصره على الخاصة أو حاكم عصره بل يمتد به الى (مجموع يجمع أحكام الله تعالى فى الزعامة بيد الخاصة والعامة)(١) ثم يقسم ذلك الى نوعين :

احدهما : ما يكون ارتباطة بالولاة والأئمة وذوى الأمر من قادة الأمة .

والثانى : ما يستقل به المكلفون — أى الرعية (٢).

وقد أدى به هذا التحديد الدقيق لغرض الكتاب إلى بيان أحكام الشرع الكلية التى يحتاج إليها كل مسلم فى أى عصر من الأعصار . ثم انتهى إلى تقرير (إنما ينسل عن ضبط الشرع من لم يحط بمحاسنه ، ولم يطلع على خفاياه ومكامنه ، فلا يسبق إلى مكرمة سابق ، إلا ولو بحث الشريعة لألفاها أو خيرا منها فى وضع الشرع (٣)

أضف إلى ذلك أن الماوردى عندما عرض للإيالات وما يناط بالأئمة وتحديد مسئولياتهم وحقوقهم ، سرد الآراء المتباينة سردا دون الترجيح بينها أو بيان الصحيح منها ، ولهذا نقده إمام الحرمين فرماه بأنه يبغى إرضاء ولى الأمر ، فحق عليه وصف أفكاره بأنها لا تمثل الفكر السياسى الإسلامى فى أيامه ، وإنما تصور محاولة من كان يخدم البويهيين لتبرير أخطائهم (٤) .

أما الجوينى فقد حرص على ترجيح ما يراه صحيحا ، مستبعدا ما يراه غير ذلك ، مرشدا ولى الأمر إلى اتباع الأصح ، فامتاز إلى جانب اجتهاده ، بشجاعة العالم الآمر بالمعروف الناهى عن المنكر .

وقد تقدم الحديث عن أهمية هذا الكتاب ، ويزداد ذلك ايضاحا إذا عقدنا المقارنة بينه وبين الاحكام السلطانية بالنظر إلى نتائج كل منهما ، إذ لما تخلص

---

(١) النص المحقق ص ١٠ (٢) انظر المتن ص ١١

(٣) راجع ص ١٧٠

(٤) حسين مؤنس وإحسان صدقى العمد فى مقدمة كتاب (تراث الإسلام) القسم الثانى ص ٩

الجوينى من التبعية للفلسفة اليونانية أو الفارسية أصبح مضمون كتابه هذا دحضا للنظريات التى تسربت عن طريق النقل والترجمة وهى إحدى النتائج الهامة لكتابه ، وجاء أيضا مظهرا لمكانة الشريعة الإسلامية المستمدة من ربانيتها وتكاملها .وواقعيتها ،إذتحيطبالراعىوالرعية،مبيناالأحكام الخاصة بكل منها ، مظهرا ارتباط الدين بالدنيا ، حاضا على الالتزام بأحكام الشرع وجعل كلمة الله هى العليا كهدف يسعى إليه المسلمون جميعا .

أما الماوردى فإنه لم يصل إلى مثل هذه النتائج .

امتداد أفكار الجوينى الى المتاخرين :

وبمقارنة أمهات الأفكار التى أوردها إمام الحرمين فى كتابه الغياثى وتبويبه وتقسيمه لموضوعاته ، نرى من الدلائل ما يرجح أن كثيرا من علماء أهل السنة والجماعة قد وافقوه منهجا وموضوعا ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية الذى أشار إلى الكتاب صراحة فى رسالته المسماة (رسالة فى المظالم المشتركة) (١) ، فإذا بحثنا أفكاره فى أهم كتبه السياسية وهو كتاب (السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية) وجدنا أنه تأثر فى بعض الموضوعات ، من ذلك باب الولايات وقوله إن تولية الأصلح فى كل ولاية بحسبها ، فيقدم لكل وظيفة من هو أهل لها ، وربما فى تخصيصه الحديث عن (الولايات) قد سار على طريقة إمام الحرمين . ونجد أثره أيضاً فى منهاج السنة فى رده على الشيعة (٢) .

ويمتد أثر الجوينى إلى ابن القيم أيضا فى كتابه (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) فنرى الأخير يأخذ باشتراط استجماع القاضى لشرط فهمه لنوعين من الأحكام : أحدهما فقه فى أحكام الحوادث الكلية وفقه فى نفس الواقع وأحوال الناس ، يميز به بين الصادق والكاذب والمحق والمبطل (٣)

---

(١) رسالة المظالم المشتركة — فى مجموع رسائل ، تصحيح محمد بدر الدين ابو فراس الحلبى الخانجى ١٣٢٣ هـ ص ٢٥

(٢) الذهبى : مختصر منهاج السنة ٥٨ ، ٣٧١ وقد أورد فيها قول الجوينى فى الغياثى فى عصر (ما دار الفلك على شكل عصر) ٥٤٦-٥٤٨

(٣) الطرق الحكمية ص ٥

وهى نفسها التى عرضها الجوينى عندما تعرض للشروط التى يجب توافرها فى القاضى فتطلب أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها ، ويتفطن لموقع الإعضال وموضع السؤال ومحل الإشكال . فضلا عن أقرار ابن القيم فى كتابه (أحكام أهل الذمة) بأنه استند فى كثير من أحكام الفقه الشافعى إلى إمام الحرمين وخاصة فى كتابه (نهاية المطلب فى دراسة المذهب) (١)

ومما يلفت النظر أيضا أن لابن جماعة (٧٣٣هـ) مؤلفاً فى السياسة سماه (تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام) ، يكاد القارئ له يجزم بأنه اطلع على غياث الأمم ، لأسباب متعددة ، منها تصريحه أولا بأنه استند إلى السنن والآثار وأقوال علماء الأمصار وتبويبه للموضوعات جرى فيه على تقسيم مشابه لإمام الحرمين لا سيما الباب الخاص بما يناط بالأئمة وولاة الأمور من أحكام .

ومن الموضوعات التى يبدو فيها بوضوح تأثره بالغياثى ، ما ذكره عن البيعة القهرية حيث ذهب إلى أنه (إذا خلا الوقت عن إمام وتصدى لها من هو أهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة واستخلاف انعقدت بيعته ولزمت طاعته لينظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم) (٢) ويكاد يتطابق عبارته عن تولى أحد السلاطين أو الأمراء السلطة عنوة بالرغم من معارضة الخليفة فقال (إذا استولى ملك بالقوة والقهر والشوكه على بلاد ، فينبغى للخليفة أن يفوض أمورها إليه استدعاء لطاعته ودفعا للفساد وخوفا من اختلاف الكلمة وشق عصى الأمة) (٣)

كذلك اشترك مع الجوينى فى رأيه : إذا طرأ على الإمام أو السلطان ما

---

(١) ينظر (أحكام أهل الذمة) الصفحات ٧٤ ، ٨٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٥ ، ٧٠٣ ، ٧٠٩ ، ٧٠٧ ، ٧٥٨ .

(٢) تحرير الاحكام مخطوطه ق ٥ (٣) ق ٨ – ٩

يوجب فسقه ، فالأصح أنه لا ينعزل عن الإمامة بذلك ، لما فيه من اضطراب الأحوال (١)

وهكذا أحدثت اجتهادات الجوينى صداها بمؤلفات الفقه السياسى ،ولم يقتصر أثرإمام الحرمين وكتابه الغياثى على المشرق فحسب،بل امتد إلى المغرب عن طريق أبى بكر العربى الفقية المالكى المتوفى ٥٤٣ هـ فى رحلته إلى المشرق فى ٤٩٠ هـ فقد جلب فى هذه الرحلة جملة كتب لإمام الحرمين ومنها كتاب «غياث الأمم فى التياث الظلم» وقال : إنه لم يسبق أن جلب أحد هذا الكتاب قبله ، وانه تأثر بما أتى به من مؤلفات وادخل جملة عظيمة منها فى مؤلفاته الخاصه كما صرح فى كتابه سراج المريدين (٢)

ويظهر من كتاب أبى بكر العربى (العواصم من القواصم) فى رده على الإمامية أنه قد استفاد من غياث الأمم (٣) .

ويبدو لنا أن ابن خلدون أخذ عن إمام الحرمين بعض أفكاره فى الفقه السياسى ، والأمثله على ذلك ، اشتراطه الاجتهاد فى الخليفه أو الإمام ، وفكرة العصبية التى تنسب إلى ابن خلدون وهى فى الحقيقة ليست جديدة كما يخيل إلى الكثير من الباحثين ولم يتفرد بها المؤرخ الشهير بل سبقه إليها منذ عدة قرون إمام الحرمين عندما تطلب الشوكة والمنعة فى الإمام المطالب بالرياسة أو الإمامة ، وما تعبيره عن استقلال الإمام والكفاية والنجدة إلا هى بذاتها التى استخدمها ابن خلدون بلفظ (العصبية) .

---

(١) ق ١٥

(٢) راجع آراء أبى بكر الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية حـ ١ ص ٦٥ وهى رسالة دكتوراه لعمار الطالبى (رئيس قسم الفلسفة الإسلامية بجامعة الجزائر) وقد أشار إلى أن مصدره فى هذه النقطة هو مخطوطة سراج المريدين لأبى بكر العربى فى الورقات من ٢٢٩ إلى ٢٣٧

(٣) أبو بكر العربى : العواصم من القواصم تحقيق عمارا لطالبى ٢ : ٧٥ : ٨٠

وقد أشار ابن خلدون إلى أن أحكامه الشرعية استقاها من كتب الأحكام السلطانية مثل القاضى ابى الحسن الماوردى (وغيره من أعلام الفقهاء) دون الإشارة إلى الجوينى (١) ، فهل تعمد إخفاء اسمه ؟

---

(١) المقدمة : ص ١٨٦ ، راجع ما كتبه فى الخلافة ص ١٥٠ إلى ١٧٢ يتضح مدى تأثره بالجوينى. ونرى أن المكانة التى احتلها ابن خلدون والهالة التى أحيط بها تحتاج إلى إعادة نظر وذلك فى ضوء ما نشر من تراث فى الفكر السياسى الاجتماعى للسابقين واللاحقين عليه بمنهج مقارن . فمن السابقين عليه إمام الحرمين فى كتابه (غياث الأمم) وتلميذه الأمام الغزالى ، ومن اللاحقين من كشف المصادر العلمية التى استقى منها ابن خلدون أغلب مقدمته ونعنى بذلك تلميذه ابن الأزرق فى كتابه (بدائع السلك فى طبائع الملك) تحقيق الأستاذ الدكتور على سامى النشار الذى كتب أيضا دراسة نقدية عن الكتاب مبينا مدى الصلة بين أفكار ابن خلدون ومصادره .

وصف المخطوطات ومنهجنا فى التحقيق

استندنا فى تحقيق الكتاب إلى المخطوطات الآتية : —

١ — مخطوطة المكتبة التيمورية ورمزنا إليها بالحرف (ا)

وهى مخطوطة قديمة ورقا وكتابة ، بخط نسخ ، بعضه مضبوط بالشكل والحركات .وهى مقسمة إلى أبواب معنونة،مسطرتها وعدد كلمات كل سطر نحو ١٢ كلمة ،وصفحاتها ٢٧٤ صفحة ،رقمت بالقلم الرصاص حديثا .

وأولها صفحة ٢ (بسم الله الرحمن الرحيم)
قال الشيخ الأجل الإمام فخر الإسلام إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبدالله الجوينى رضى الله عنه :

الحمد لله القيوم الحى الذى بإرادته كل رشد وغى ، وبمشيئته كل نشر وطى ، كل بيان فى وصف جلاله حصر ... الخ ... إلى أن يقول فى ص

٩ س ١ : —

(....، وهذا إذا تم« غياث الأمم فى التياث الظلم» فليشتهر «بالغياثى» كما اشتهر الأول بالنظامى ، والله ولى التأييد والتوفيق، وهو باسعاف راجيه حقيق).

وجاء بآخر الكتاب :

نجز الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه ، وذلك فى ثالث عشرة شهر ربيع الأول سنة .... (غير ظاهر) وأربعين وسبعمائة ، والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله ، رحمة الله لمن دعا لكاتبه ولقارئه ومن قال آمين آمين .

ووجد بخط آخر ما يلى :

(بلغت مطالعة وإصلاحا مع مراجعة الأصل فصح بحمد الله ومنه ،

كتبه خليل بن العلائى الشافعى ، وفرغ منه فى تاسع عشر شهر جمادى الأولى ثمان وأربعين وسبعمائة ، ببيت المقدس حماه الله تعالى . ومقاس المخطوطة ٢٢ × ١٦ ومحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٨ اجتماع تيمور) .

وقد لاحظنا أنه يوجد اضطراب فى ترتيب أبواب الكتاب ، فقد جاء تسلسلها مخالفا لما ذكره المؤلف فى صدر مصنفه . والأرقام المكتوبة أمام الأبواب مطابقة لوضعها داخل الكتاب . وتوجد على هامش بعض الصفحات تصحيحات بخط ومداد يخالفان خط ومداد النسخة، ويطابقان خط ومداد عبارة المراجعة المؤرخة بتاريخ ٧٤٨ هـ ، والواردة فى نهاية المخطوطة ، على نحو ما سبق ذكره .

(انظر اللوحات رقم ١ ، ٣ ، ٦ ص ٤١، ٤٣ ، ٤٦)

وقد اعتبرنا هذه المخطوطة هى مخطوطة الأساس ، لأنها منقولة من أكثر من نسخة وقد راجعها وأصلحها مالكها وصاحبها المحدث المشهود له بالإجازات، والفقيه الشافعى خليل بن كيلكدى العلائى (المتوفى ٧٦١هـ) بالقدس ، وأثبت أنه راجعها على الأصل ، ويبدو لنا أن هذا الأصل هو أصل المؤلف الذى كان بيد السبكى نظرا للصلة الوثيقة بين السبكى والعلائى فقد ذكر أن سئل السبكى من يخلف بعده فقال : العلائى (١) .

وحرى بالإشارة أن دار الكتب المصرية نقلت عن هذا الأصل نسخة أخرى تحمل رقم (ى ٦٧٥٥٤) بخط حديث ولم نعول عليها اكتفاء بالنسخة التيمورية .

٢ ـ مخطوطة مكتبة بلدية الاسكندرية :

وقد رمزنا لها بالحرف (ب)

(١) الدرر الكامنة ٢ : ١٨٠ ويشير إلى أنه سمع بمصر من جماعة من أصحاب النجيب، وقارن طبقات الشافعية للسبكى ٥ : ١٧٢ و ٤ : ٣١٤ .

محفوظة برقم ١٧٤٩ ب وتحمل من الخارج عنوان :

كتاب «غياث الأمم فى التياث الظلم» تصنيف الشيخ الإمام فخر الإسلام إمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجوينى رضى الله عنه

كما دون على الغلاف أيضا (وفيه فضائل الشافعى رضى الله عنه عند الإمام محمد الرازى) .

كتب بخطه لنفسه على بن على بن هبة الله بن على بن المطهر بن أبى عصرون بثغر حلب حماه الله .

وفى الجانب الأيسر عبارة : من منة الله تعالى على عبده الفقير إليه أحمد ابن شنون الحلبى عفى عنهما .

وكتب بالمداد الأحمر الحديث العبارة الآتية :

كاتب هذه النسخة هو ابن عم الإمام عبدالله بن أبى عصرون لأن الإمام هو عبد الله بن محمد ابن هبة الله (١) ، وهذا على بن على بن هبة الله ، فهو ابن عم الإمام ، ولم أقف على ترجمته إنما هو مع القرن السادس .

وبفحص المخطوطة اتضح أنها لا تتضمن كتاب فضائل الشافعى المشار إليه آنفا ، وهى بحالة رثة ، والورق قديم يتناسب عمره مع القرن السادس الهجرى (٢) ويميل لونه إلى البنى فى طريقه إلى الاحتراق ، كما يوجد فى أكثر من ورقة تآكل فى شكل خطوط بفعل الحشرات .

ومتوسط الصفحة الأولى عشرون سطرا ، بينما متوسط الصفحات اللاحقة

---

(١) فقيه شافعى كبير له تصانيف كثيرة فى المذهب ، وتوفى بدمشق ٥٨٥ هـ . وفيات الأعيان ٢ : ٢٥٦ وطبقات الشافعية للسبكى ٧ : ١٣٢

(٢) لأنه ثابت بخط ذات الناسخ أنه فيه فضائل الشافعى للإمام محمد الرازى ولم يقرن به طلب الرحمة أو غيره مما يدل على أنه فى حياة الرازى نفسه . ومعلوم أن الرازى متوفى ٦٠٦ هـ .

خمس وعشرون سطرا ، ثم تزداد كلما تقدم الكتاب فتصل إلى نحو سبعة وعشرين سطرا .

والكتابة بخط نسخ مقروء ولاحظنا الإعجام فى كثير من المواضع ، وبالمخطوطة قطع فى صفحات بوسط الكتاب ، وهى غير مرقمة ، وبها علامات بمداد أحمر يستخدمها الناسخ عند البدء فى أوائل الموضوعات .

واتضح لنا أثناء التحقيق أنه بمقارنتها بالمخطوطة التيمورية وجود تقديم وتأخير يرجع الى تجليد الكتاب ، مثال ذلك : الصفحات بالتيمورية برقم ٢٤–٢٦ يقابلها برقمى ٢/٦٠ ، ١/٦١ ، وباقى ٢٧إلى٤٧ يقابلهارقم ٧٠–٢ إلى ٧٨–١ والرقم الأخير هو آخر صفحة بالمخطوطة . وقد أشرنا إلى ذلك عند تعليقنا . كما وجد بها نقص فى مواضع متفرقة .

(انظر اللوحةرقم ١ صفحة ٤١)

٣ – مخطوطة تحمل اسم (الأحكام السلطانية) ورمزنا لها بالحرف (ج) بمكتبة دار الكتب المصرية برقم ١٦٤٥ .

وبها نقص بالصفحات الأولى نحو ٣٥ صفحة حيث تبدأ من (مايختص بالولاة وذوى الأمر فلاشك فى ارتباطه بالإمامة ...) ومكتوب على هذه الصفحة بخط مغاير أن الكتاب الأحكام السلطانية لابن تيمية فقه حنبلى ومشطوب عليها ، وإنه فقه شافعى .

(انظر اللوحة رقم ٤ ص ٤٤)

وبأسفل الصفحة (مشتراة من محمد أفندى صادق فى ٧ اكتوبر ١٨٩٧ برقم ٨٩ عمومية ٣٠٦٦٢) .

وثابت فى نهاية المخطوطة أنها كتبت على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد ابن أحمد بن سليمان (١) المالكى المذهب غفر الله لمن نظر فيه ودعا له بالرحمة

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أبى الربيع سليمان الدلاصى المصرى ، ويلقب بصدر الدين ، و كان محدثا فاضلا ، مات فى ربيع الأول ٧٥٦ هـ . الدرر الكامنة ٣ : ٤٠٧

ولوالديه ولسائر المسلمين والله المستعان ، وكان الفراغ منه فى يوم الجمعة السادس عشر رمضان المعظم من شهور سنة سبع وثلاثين وسبع أحسن الله خاتمتها

(أنظر اللوحة رقم ٧ ص ٤٧) .

وعدد أوراق المخطوطة ١٢٦ ،وكل ورقة بوجهين ،ومتوسط الصفحة ١٧ سطراً ومتوسط السطر ٩ كلمات ، وقد كتبت العناوين بالمداد الأحمر البارز ،والورق قديم يتناسب عمره مع القرن الثامن الهجرى ، والخط نسخ .

وقد تبين لنا أن هذه المخطوطة فى حقيقتها هى نسخة من غياث الأمم فى التياث الظلم للجوينى . وبها النقص فى الصفحات الأولى كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ثم انتظمت بعدها وتطابقت مع ما أثبته المؤلف فى مقدمته واعتبرت عناوينها أصح العناوين لهذا السبب .

٤ — مخطوطة مصطفى فاضل ٥٥م شافعى بمكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة وتحمل عنوان : (كتاب الغياثى) وأيضاً (غياث الأمم فى التياث الظلم) لإمام الحرمين الجوينى . وبالصفحة الأولى عدة تمليكات (١) والمخطوطة بحالة مهلهلة ويخشى عليها من التآكل التام .

وتبدأ كالآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم

لاإله إلا الله عدة للقاء الله عز وجل

قال الشيخ الإمام إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى رحمه الله . .

---

(١) ثابت بها أنه نقل فى نوبة محمد الحفناوى ، ونقل فى نوبة سيدى بدوى تابع الأستاذ ، وأنه فى ملك صاحب النعم الحاج ابراهيم باشا والى جده دام عزه ، ويبدو لنا أنه ابراهيم باشا بن محمد على باشا الذى أرسله أبوه (أو متبنيه ؟) محمد على سنة ١٢٣١ بحمله إلى الحجاز ونجد، وجعله قائدا للحملة والمتوفى ١٢٦٤ هـ . تاريخ الحركة القومية للرافعى ٣ : ٢٣٣ والأعلام ١ : ٦٦

الحمد لله القيوم الحى الذى بإرادته كل رشد وغى ، وبمشيئته كل نشر وطى ... الخ ...

وهى مرقمة ترقيما حديثاً يصل إلى ٢٧٨ ولكن عدد أوراقها ١٣٩ وتقوم فيها المتابعة على أساس وصل الكلمة الأخيرة بأسفل الصفحة اليمنى بحيث تتطابق مع أول كلمة بالصفحة اليسرى .

والصفحة الأخيرة ثابت عليها ختم (الكتبخانة المصرية) ولا يظهر منها الكتابة إلا بالنصف الأيسر ، بينما النصف الأيمن به فراغ نتج عن إلصاق ورقة أخرى به ، ووضع عليها الخاتم الآنف الذكر .

عدد سطور صفحاتها نحو ١٩ سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات بالسطر ١٢ كلمة ومكتوبة كلها بالمداد الأسود . وقد لاحظنا بها مايلى :

ورد بصفحة ٥ (على أبيات الشعر الكلمات التالية) سئل الشيخ تقى الدين السبكى...فقال لقد رأيت أنه ضرب على البيتين الأخيرين ، فليدرك، كما وجدت بعض تعليقات تشير فى مواضع نقد الجوينى لغيره إلى أن المقصود بالكتاب الأحكام السلطانية للماوردى. والمخطوطة مكتوبة بخط نسخ جميل سهل القراءة ،وهى بقلم معتاد قديم، وترجع إلى القرن التاسع أو العاشر الهجرى وفقاً لما يشير إليه الخط وحالة الورق . وحرى بالإشارة أن دار الكتب، نقلت عن هذه النسخة نسخة أخرى بقلم حديث سنه ١٩٤٧م رقم ٢٣٥٥١ ب وبها فراغات ومملوءة بالرصاص،وهى بخط رقعة وتقع ٣٠٦ص

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هناك نسخة أخرى بالمكتبة الشرقية العامة ببنكيبور ، وورد فى وصف المخطوطة أنها نسخت عام ١٣١٠ ه (١) نقلا نسخة بها خروم ، وبالتالى فهى نسخة غير كاملة ، كما جاء فى وصفها أيضاً

---

(١) تحت رقم ٤٩٣ ق ١٣٩ ق . راجع فهرس المكتبة حـ ١٠ ص ١١

أنها ليست واضحة ،وتشتمل على أخطاء كثيرة ،فهى حديثة وغير دقيقة فقد ضربنا عنها حولا .

وقد لفت نظرنا إليها الأستاذة الدكتورة فوقية حسين والأستاذ الدكتور فؤاد سزكين فحق لهما التقدير والشكر .

نسبة الكتاب إلى إمام الحرمين :

أثبت غير قليل من المصادر أن كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين وموضوعه فى الإمامة (١).

ولم يذكر اسمه كاملا سوى الإمام أبو بكر العربى –الفقيه المالكى – على أنه أول من أتى به من المشرق إلى المغرب فى رحلته ٤٩٠هـ،كما سبق توضيحه

وقد ذكر السبكى العنوان باسم «غياث الأمم» فقط (٢) وأشار الأسنوى إليه فى ترجمة لإمام الحرمين فقال : «إن له كتاباً مفيداً باسم «الغياثى» يقرب فى المعنى من الأحكام السلطانية» (٣).

والتبس الأمر على حاجى خليفة فقال فى كشف الظنون : إن كتاب غياث الأمم فى الإمامة ، وإن لإمام الحرمين كتاباً آخر باسم «الغياثى» ألفه لنظام الدين،وإنه على مجرى الأحكام السلطانية (٤) . وقد تابعه إسماعيل البغدادى فى هداية العارفين فأشار إلى أن لإمام الحرمين كتابين : أحدهما غياث الأمم فى الإمامة ، والآخر الغياثى (٥) . وتابعهما زاهد الكوثرى (٦) .

(١) وفيات الأعيان ١ : ٣٤٢ مرآة الجنان ٣ : ١٢٧ شذرات الذهب ٣ : ٣٥٩
(٢) طبقات الشافعية ٥ : ١٧٢
(٣) طبقات الشافعية ١ : ٤١١
(٤) كشف الظنون ٢ : ١٢١٣
(٥) هدية العارفين ٥ : ٦٢٦
(٦) العقيدة النظامية الطبعة الأزهرية ص ٩٦

والواقع أن كتاب «غياث الأمم فى التياث الظلم » هو كتاب «الغياثى» كما أشار الجوينى نفسه فى مقدمة الكتاب (١) وأنه كما يتناول الإمامة ، يعرض لتقدير خلو الزمان عن الائمة وولاة الأمة ، وتقدير انقراض حملة الشريعة .

كما أن إمام الحرمين اعتذر فى كتابه العقيدة النظامية عن عدم استطاعته بحث الإمامة ووعد بكتابة كتاب آخر لنظام الملك (غياث الدولة) (٢) ، وقد كان كتاب غياث الأمم فى التياث الظلم المشهور بالغياثى هو الوفاء بهذا الوعـــــد .

منهجنا فى التحقيق :

اتبعنا منهجاً انتقائياً مقارناً فى تحقيق النص ، فلم نعتمد على نسخة واحدة بل اخترنا ما هو أقرب إلى النص الذى كتبه المؤلف ، وأثبتناه ، وأشرنا فى الهامش إلى ما فى النسخ الأخرى مما يقابل ما أثبتناه ، ولم نترك من هذه الفروق إلا ما يرجع إلى اختلاف قواعد الإملاء ولم ننبه إلى ذلك .

أشرنا إلى المصادر التى اعتمد عليها الجوينى فى إخراجه للكتاب .

أحلنا المسائل التى عرضها المؤلف فى كتابه على أهم المصادر التى تناولت الموضوع من الكتب المعروفة المتداولة الآن .

خرجنا شواهد الكتاب من الآيات والأحاديث .

ترجمنا للأعلام التى وردت فى الكتاب ترجمة مختصرة مع الاحالة إلى المصادر التى تناولت الترجمة .

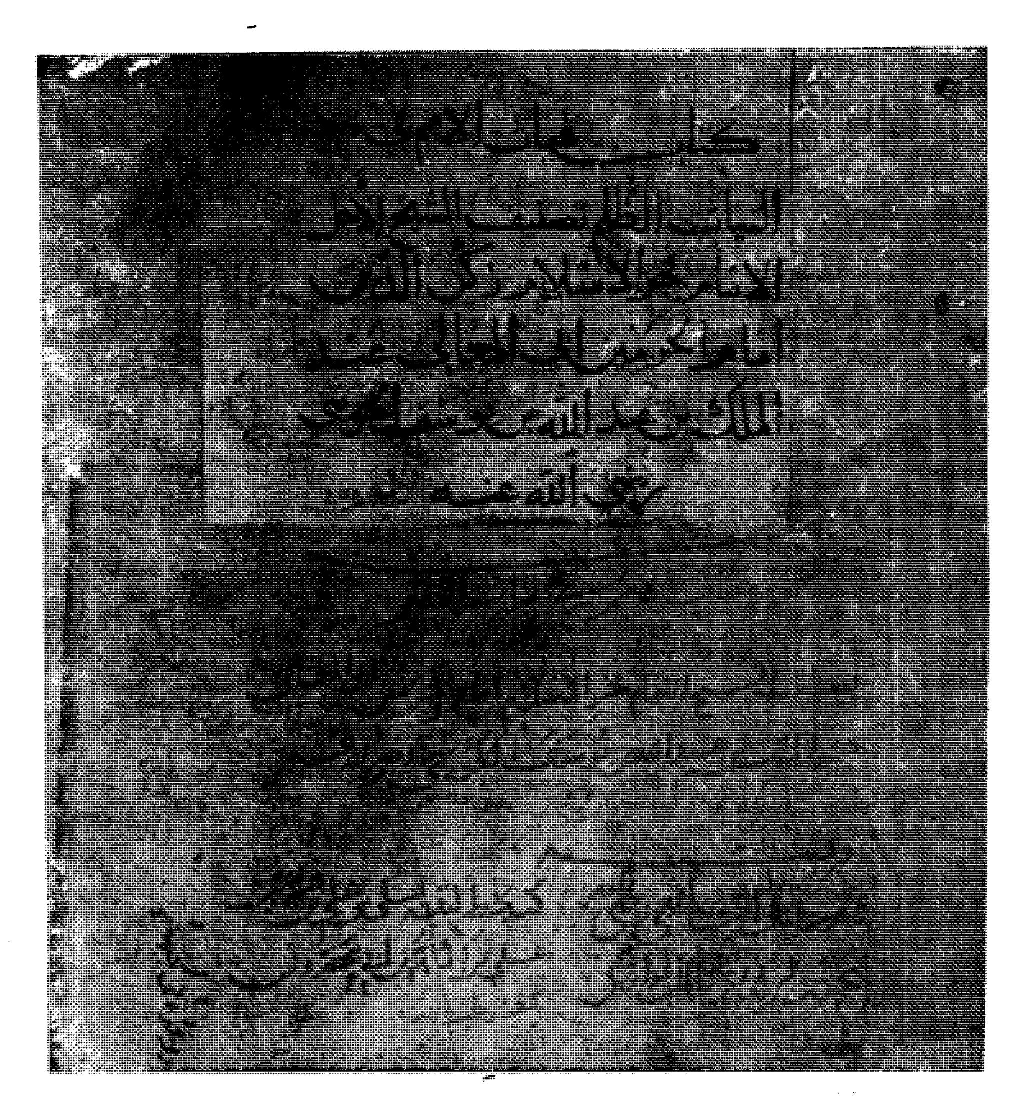
شرحنا الألفاظ الغامضة التى وردت فى الكتاب شرحاً لغوياً وهى ليست قليلة .

---

(١) راجع النص المحقق ص ١٣

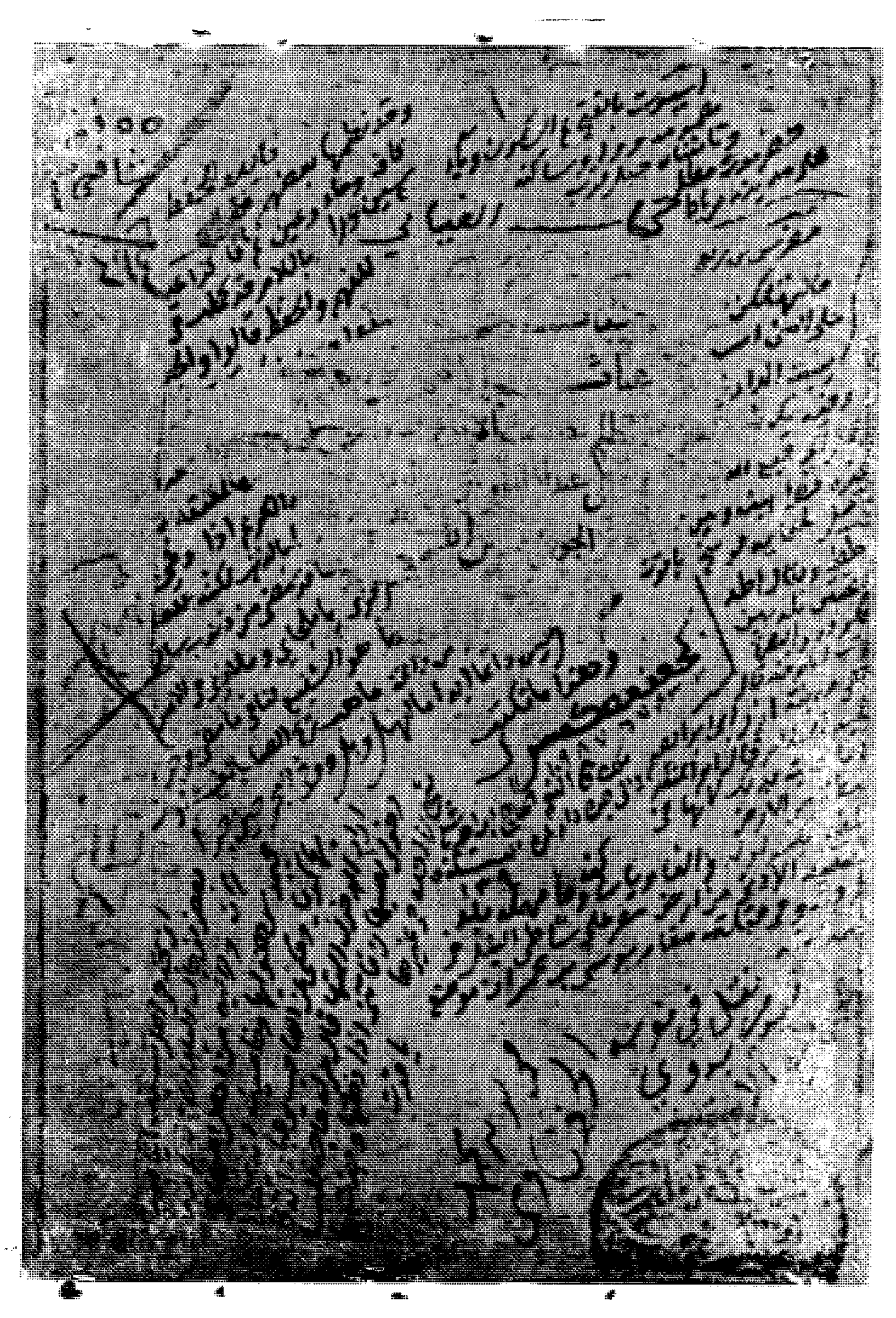
(٢) هو الحسن بن على بن اسحاق بن العباس الطوسى، نصب وزيرا للسلطان ألب أرسلان ، ومن بعده لملكشاه ، وكان عالما عادلا ، مسددا فى السياسة، وأستشهد ٤٨٥هـ بيد حدث ديلمى باطنى. له ترجمة فى الطبقات الشافعية للسبكى ٣ : ٣٠٩ والبداية والنهاية ١٢ : ١٤ والروضتين ١ : ٦٢ وشذرات الذهب ٣ : ٣٧٣ والعبر ٣ : ٣٠٧ والكامل ١٠ : ٧٠ والمنتظم ٩ : ٦٤ والنجوم الزاهرة ٥ : ١٣٦ ووفيات الأعيان ١ : ٣٩٥ .

(لوحة رقم ١)



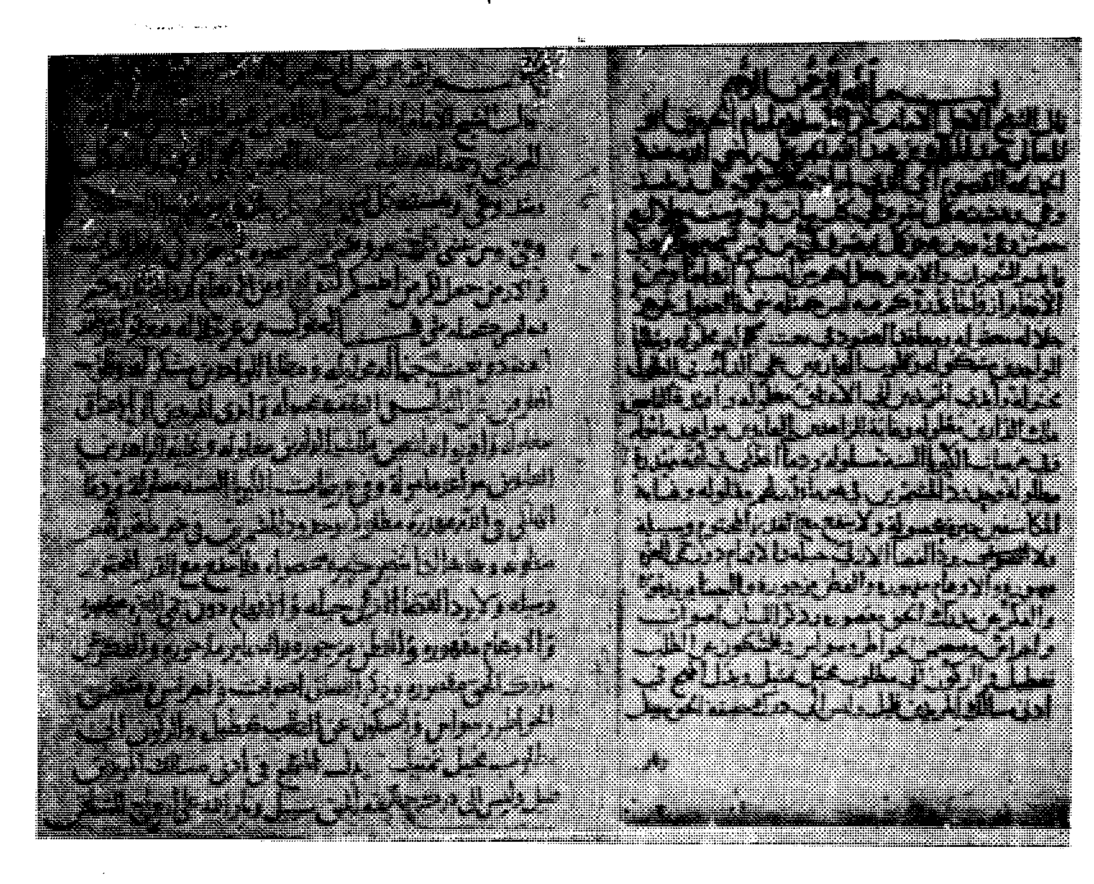
عنوان المخطوطة فى النسخة التيمورية التى رمزنا لها (أ) إلى أعلى ، ونسخة محافظة الاسكندرية (البلدية) (ب) إلى أسفل .

(لوحة رقم ٢)



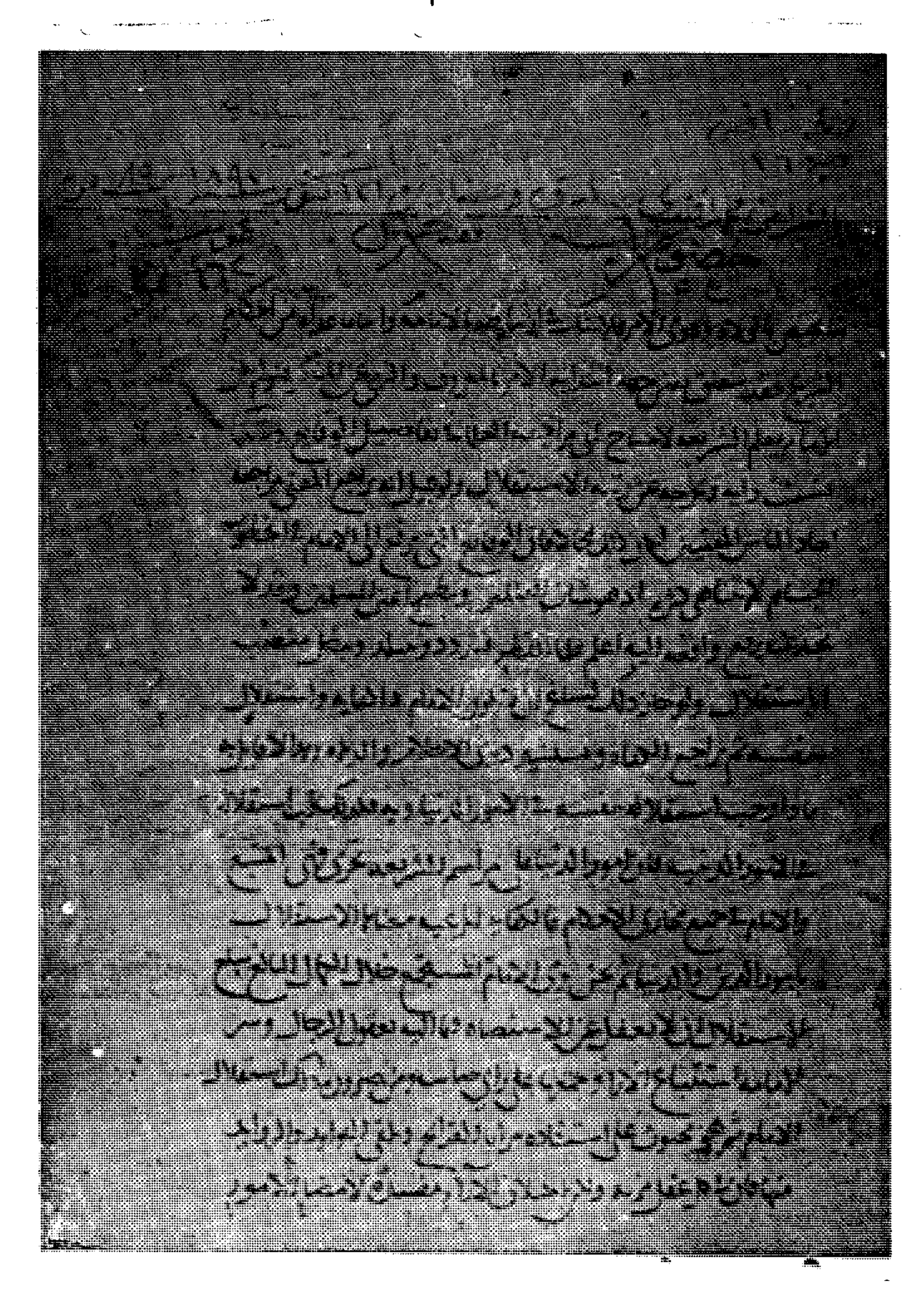
عنوان المخطوطة فى نسخة مصطفى فاضل وتحمل رقم ٥٥ فقة شافعى م بدار الكتب المصرية ، والتى رمزنا لها بالرمز (د) ، وتتميز بأثبات عنوان الكتاب، «غياث الأمم» واسم الشهرة له (الغياثى) .

(لوحة رقم ٣)



الصفحة الأولى من النسخة التيمورية على اليمين ونسخة مصطفى فاضل على اليسار .

(لوحة رقم ٤)

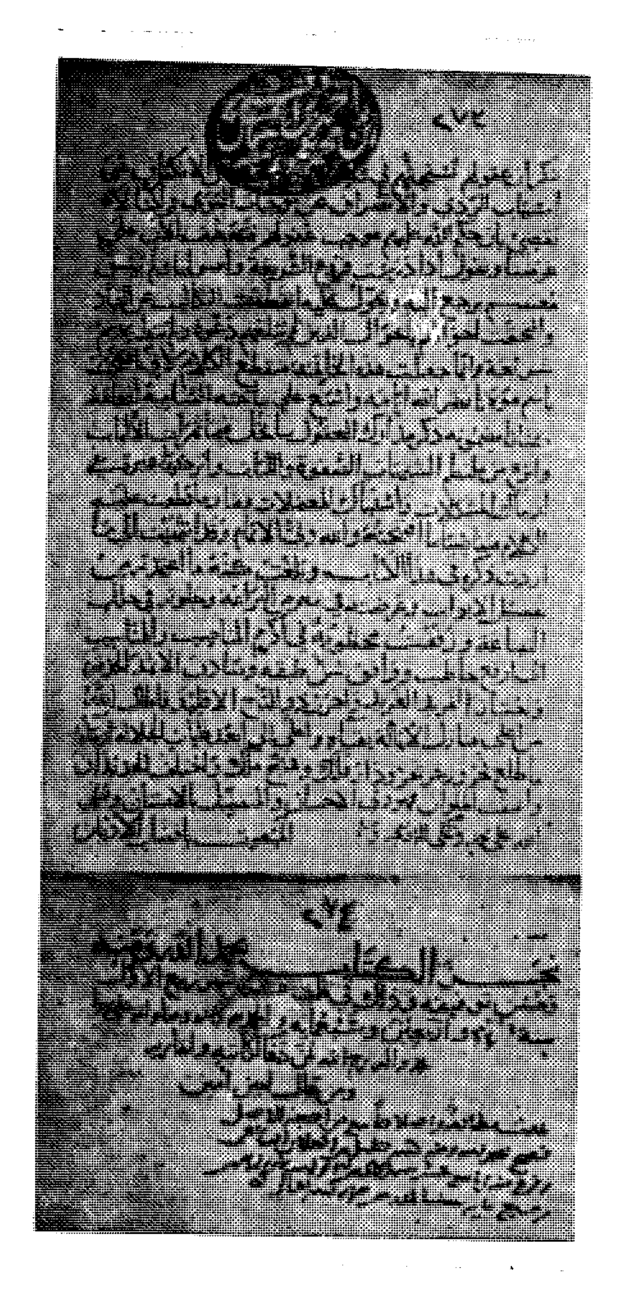


الصفحة الأولى من المخطوطة (ج) باسم الأحكام السلطانية لابن تيمية ، وهى ناقصة من البداية

(لوحة رقم ٥)

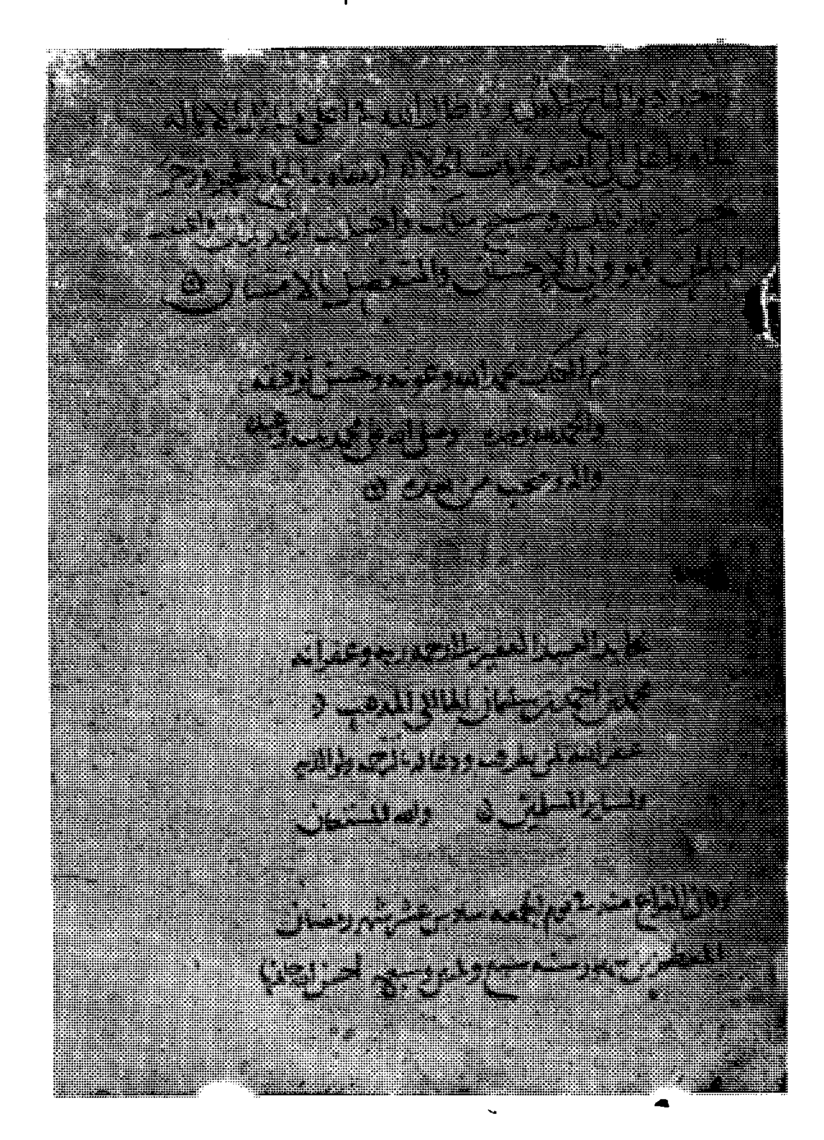
الصفحة رقم ٥ من المخطوطة (د) وثابت على هامشها قول تقي الدين السبكي إن النسخة الأصلية للجويني قد ضرب فيها على البيتين الخامس والسادس .

(لوحة رقم ٦)



الصفحة الأخيرة من النسخة التيمورية .

(لوحة رقم ٧)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ج) .

غياث الأمم في التياث الظلم

لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني

(المتوفى سنة ٤٧٨ هـ)

النص المحقق